السّماع من حيث قبوله روايةً عند ابن جنّي من خلال كتابه (الخصائص)

نوري حسن حامد المسلاتي- ليبيا

- محاضر بجامعة بنغاري.
- له عدّة مؤلفات، منها:
  - أسباب اختلاف النّحاة.
  - قواعد الإملاء دراسةً وتقويمًا.
  - حاشية على شرح ابن عقيل.
  - عناصر نظرية النّظم عند ابن جنّي.
  - الحكم الشّرعي في تعلم اللغة العربية.

ملخص البحث

يقوم البحث على بيان جهود ابن جني اللغوية في قضية من قضايا علم أصول النحو، وهي قضية الاحتجاج بالسماع على القاعدة النحوية، والذي عليه النحويون من الناحية النظرية أنه لا يمكن الاحتجاج بالشاهد النحوي إلا بعد النظر في صحته من حيث الرواية، وأن صحة الرواية لا تتحقق إلا بصحة السند والمتن معا، فلا تكون الرواية صحيحة إذا تخلفت صحة السند أو المتن، فإذا صحت من حيث ذلك كان للرواية حرمتها، فلا يصح ردها أو طرحها، فلا قياس مع وجود نص، وإن تعارضا قدم السماع، فالنحاة عيال على العرب في كلامهم.

Research Summary

Search is based on the statement of Linguistic Ibn Jinni efforts in the The issue of Syntax essential science issues, an issue that inference by listening to the grammatical rule, And that it grammarians theory is that it can not be inferred text only after Consideration of the agreed terms and conditions of narration, they back to three things:

The first: cross reference link.

The second: trustworthy narrators.

And third: the integrity of the text.

If these conditions are present in the narration it is not permissible to refuse.

مقدمة

يعد السماع أصل الأصول وقوامها، وقطب رحى الأدلة وعمادها؛ فالقياس لا يبنى إلا عليه[1]، والإجماع لا يستند إلا إليه[2]، والنحاة -وإن تعددت مشاربهم، واختلفت مذاهبهم- متفقون على أنه أصل أصيل، ينبغي الرجوع إليه، والبناء عليه[3]، وسائر المصادر منه تبدأ، وإليه تعود، وما الاختلاف الواقع بين المذهبين البصري والكوفي إلا صورة صادقة على أهمية هذا المصدر، فالاختلاف في النظر إليه والاستنتاج منه أدى بالنحو إلى تنوع قواعده وأحكامه الكلية.

كما أن تعدد روافده -من قراءات، وحديث، وكلام العرب- واختلاف النحاة فيها هو السبب الأكبر في ذلك التنوع، وقد تباينت آراء الباحثين والدارسين في سبب اختلاف موقف النحاة من بعض تلك الروافد، على الرغم من اتفاقهم على أن ما كان سماعا كان حجة.

والباحث -بعد التأمل في كلام النحويين تطبيقًا وتنظيرًا- وجد -فيما يحسب- أن مرد ذلك الاختلاف في الأخذ بالسماع في بعض الأحيان إلى اختلاف النظر فيه من اعتبارين:

(١) ينظر: الخصائص (١/١١٩)، و(٢/٤٨).
(٢) ينظر: السابق (١/١٩٠).
(٣) ينظر: السابق (١/١٩٠)، و(١/٧٦).

الأول : النظر إلى السماع باعتبار صحته رواية، ومن اكتفى بذلك قرر وجوب الأخذ به، والتسليم له مطلقًا.

والآخر : النظر إليه باعتبار الدراية، وعدم الاكتفاء بصحته من حيث الرواية، فليس كل ما صح سنده قد تجاوز القنطرة، وبمعنى آخر ليست صحة الرواية دليلًا على صحة السماع من حيث الدراية، فكم من شاهد صح رواية وضعف دراية، ومن ثم من لم يكتف بصحة الرواية قرر وجوب التوقف في الأخذ بما صح سندًا، حتى يُنظر في صحته متنًا، وإلا طرحه ولم يلتفت، فضلا عن أن يأتي مخالفًا لما هو أقوى منه.

ولما كان أبو الفتح بن جني أحد أعلام النحو البارزين، ومن أئمته المقدمين، وقد وضع كتابًا في أصول العربية وفقهها، وهو كتاب (الخصائص)، وكان فيه أول من تكلم عن الرواية وأصولها وشروط قبولها، وإن جاء شتى، وكنت قد تناولت في بعض الأبحاث من خلال هذا الكتاب قضية (أثر الدراية في قبول الشاهد النحوي أو رفضه)، فقد رأيت هنا أن أبحث من خلال الكتاب نفسه قضية (السماع من حيث قبوله رواية)، علني بذلك أقدم شيئًا ذا بال، لاسيما أن مرحلة النظر في السماع من حيث الدراية تالية لمرحلة النظر إليه من حيث صحته رواية، فالشاهد السماعي إذا لم يصح رواية لم نتجشم لأجله عناء النظر فيه من حيث صحته دراية، بل يطرح ابتداءً، ولا يُلتفت إليه.

وتعود أهمية هذا الموضوع في أنه يتيح الوقوف على ما قرره النحاة في قبول الشاهد النحوي من حيث الرواية، ويبرز العامل الرئيس في اختلاف النحويين في بعض تقعيداتهم؛ فالأخذ

بالشروط التي وضعها النحويون المؤسسون الأوائل لقبول الرواية وهم يستقرئون كلام العرب والالتزامُ بها، أو إغفالُ بعضها وعدم الالتفات إليها يعد من الأسباب المهمة التي أدت بالنحو العربي إلى أن تتضارب كثير من قواعده، وتختلف من مدرسة لأخرى، والناظر في كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين) يجد شواهد كثيرة على ذلك. ولا يفوتني أن أذكر هنا أن من أسباب اختياري هذا الموضوع -أيضًا- أني لم أجد بحثًا تناول السماع من حيث الرواية على النحو الذي سنبسطه، وهو ما يجعل من البحث فيه بغية بيان حقيقة الاختلاف بين النحاة الأوائل أمرًا ملحًا، تدعو إليه ضرورتان:

الأولى: ضرورة الإلمام بالفكر النحوي للمرحلة الأولى؛ لفهم الطرق التي بها تمخضت قواعد النحو.

والأخرى: معرفة الصواب فيما وقع بين النحويين من اختلاف على سبيل الإنصاف، لا الجور والاعتساف. وقد اقتضت خطة البحث أن يقع في تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة، على النحو الآتي:

أما **التمهيد**، فقد تناولت فيه مفهوم السماع ومصادره، وتعامل ابن جني مع طرائق السماع، والفرق بينه وبين المحدثين.

وأما المبحث الأول، فقد تناولت فيه مفهوم الرواية ونشأتها وأقسامها.

وأما المبحث الثاني، فجعلته للحديث عن عوامل قبول الرواية ومقوماتها عند ابن جني من حيث السند والمتن.

وأما المبحث الثالث، فقد جعلته في الفرق بين ابن جني والنحاة في معرفة شروط قبول السماع رواية.

ثم تأتي بعد ذلك **الخاتمة**، وفيها على نحو ما جرت به عادة الأبحاث خلاصة البحث ونتائجه.

وأخيرًا، فإني أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يسدد ويوفق، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

تمهيد

السماع في اللغة يأتي لمعان متعددة، ومن تلك المعاني[1]:

١- الصيت الحسن الجميل أو القبيح.

٢- ما سمعت به، فشاع وتكلم به.

٣- ما التذته الأذن من صوت حسن.

٤- الغناء.

وفي الاصطلاح، وفق ما قاله الأنباري: «الكلام العربي الفصيح، المنقول النقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة»[2].

وهذا يعني أن السماع الذي ينبغي الاحتجاج به هو ما توافرت فيه الشروط الآتية:

١- الفصاحة، فإن لم يكن الكلام فصيحًا لم يعد سماعًا.

٢- صحة النقل، فإن كان بسنده راو مجهول أو متهم بالكذب، لم يعد سماعًا أيضا.

٣- الكثرة، فإن لم يتكلم به جمهور العرب، لم يعد سماعا كذلك.

الفرق بين الرواية والسماع :

والملاحظ في هذا التعريف أنه لا يفرق بين الرواية والسماع، وقد ورد التفريق بينهما في كلام ابن جني عند حديثه عما أنشده

(١) ينظر: لسان العرب (١٦٥/٨).

(٢) لمع الأدلة، ص٨٠، والإغراب في جدل الإعراب، ص٤٥.

سيبويه من شواهد أُجريَ الوصل فيها مجرى الوقف، وإنكار المبرد ذلك، إذ قال ردًا على المبرد: «واعتراض أبي العباس في هذا الموضع إنما هو ردٌّ للرواية، وتحكمٌ على السماع بالشهوة مجردة من النصفة، ونفسه ظلم، لا من جعله خصمه»[(١)].

فسيبويه لم يأخذ ما استشهد به في هذه المسألة من أفواه قائليه مباشرة، وإنما ممن أخذ عنهم، وهذه هي الرواية؛ إذ السماع: هو التلقي المباشر، ويشهد لكون ابن جني فرق بين الرواية والسماع أن سيبويه قد قال بعد إنشاده قول الراجز[(٢)]:

إذا اعْـوَجَجْنَ قلـتُ صـاحِبْ قـوّمِ
بالـــدَوِّ أَمْثـــالَ السَّـــفينِ العُـــوّمِ

«فسألت من ينشد هذا البيت من العرب، فزعم أنه يريد صاحبي»[(٣)].

وعلى الرغم من هذا الفارق بينهما، فإنه -كما يقول الدكتور علي أبو المكارم- يوجد «اتصال عميق بين السماع والرواية، حتى ليكاد يوحد بينهما في مراحل معينة؛ إذ كانت مسموعات كل جيل من العلماء تتحول إلى جزء من مرويات الأجيال التي تليه»[(٤)].

هذا، وإن للسماع مصادر عديدة ليست كلها من حيث الاحتجاج سواء، وفق ما يرى النحاة المتأخرون، وأما المتقدمون

(١) الخصائص (١/٧٦).
(٢) قائله أبو نخيلة، ينظر: شرح أبيات سيبويه (٢/٣١٤).
(٣) الكتاب (٤/٢٠٣).
(٤) أصول التفكير النحوي، ص٣٣.

فإنه لا يمكن معرفة رأيهم على وجه الدقة في بعض تلك المصادر، كالقراءات القرآنية والحديث الشريف؛ لسبب واحد، وهو: أنه لم يكن لهم كلام صريح فيها، ومن يقول من الباحثين: إن مذهب فلان من الأولين في كذا هو كذا، فإنما هو استنتاج أداه إليه استقراؤه.

ومن ثم يُعدّ مجافيا للواقع ما خلص إليه العلامة السيوطي في شأن المصادر السماعية، من أنها على ضربين:

الأول: سماع متفق على الاحتجاج به، وهو: القراءات القرآنية(١)، وكلام العرب(٢).

والآخر: سماع مختلف فيه، وهو الحديث الشريف(٣).

وما يدل على أن كلامه كذلك هو أنه نفسه عاد وأقر بأنه ثمة من النحاة من كان يعيب قراءة عاصم وابن عامر وغيرهما، وقد خطّأ صنيعهم هذا(٤)، وهم -ولا ريب- مخطئون، وعلى هذا فدعوى الإجماع منقوضة.

طرائق السماع:

المراد بطرائق السماع: صيغ التحمل المعروفة لاسيما عند المحدثين، وهي على الجملة ثمانية: السماع من لفظ الشيخ،

(١) ينظر: الاقتراح، ص٧٥.
(٢) ينظر: السابق، ص100.
(٣) ينظر: السابق، ص٨٩.
(٤) ينظر: السابق، ص٧٩.

والقراءة عليه، والإجازة منه، والمناولة، والكتابة، والإعلام، والوصية، والوجادة، والأربعة الأخيرة قبل الوجادة راجعة إلى الإجازة، على اختلاف بين المحدثين في العمل بها، وهذه الطرق بحسب ترتيب قوتها على نحو الترتيب المذكور[١]، والمعمول منها عند اللغويين ستة، وهي: السماعُ، والقراءة على الشيخ، والسماع على الشيخ بقراءةِ غيره، والإجازة -وذلك في رواية الكتب والأشعار المدوَّنة- والمكاتبة، والوجادة[٢].

والمعمول من هذه الطرق عند ابن جني -رحمه الله تعالى- ثلاثة، وهي: السماع، والقراءة، والوجادة، وهذا بيان ذلك عنده:

١- **السماع من لفظ الشيخ**: وهو يكون إملاء وغيره، ويكون من حفظ الشيخ أو من كتابه، وصيغُه: (حدثنا)، و(أخبرنا)، و(أنبأنا)، و(سمعت فلانا)، و(قال لنا)[٣]، وهذه الصيغ عند المحدثين ليست في القوة سواء، بل إن بعضها أرفع من بعض، فأقواها عندهم (سمعت)، ثم (حدثني)، ثم (أخبرني)، وهو كثير في الاستعمال، وكان هذا قبل أن يشيع تخصيص (أخبرنا) بالقراءة على الشيخ، ثم (أنبأني) و(أنبأنا) و(نبّأني) (نبّأنا)، وهو قليل في الاستعمال[٤]، وتعد صيغة (قال) أضعف هذه الصيغ لأجل أنها

(١) ينظر: تدريب الراوي (١/ ٤١٨ ـ ٤٨٦).
(٢) ينظر: المزهر في علوم العربية (١/ ١١٣ ـ ١٣٢).
(٣) ينظر: تدريب الراوي (١/ ٤١٨ ـ ٤٨٧).
(٤) ينظر: السابق (١/ ٤١٨).

ليست صريحة في السماع؛ ولذلك قرر علماء مصطلح الحديث الشريف أن يكون الراوي المستعمل لها في الأداء ثقة غير مدلس، فإن كان مدلسا حملت هذه الصيغة على الانقطاع لا على الاتصال[1]، ولكن لما كان التدليس بعيدا في اللغة وبعيدا عن رواتها لم يشترط اللغويون في هذه الصيغة ما اشترطه فيها المحدثون[2]، وقد استعمل ابن جني -رحمه الله تعالى- في أداء مروياته هذه الصيغ جميعها، عدا (أنبأنا) و(أنبأني)، وهو ما يعني أنه لا يرى تفريقا بينها، وأنها في القوة سواء؛ وفاقا للغويين، فمثال استعماله لصيغة (حدثنا) روايته الحادثة التي فيها أن العربي قد ينطق بالشيء ويكون غيره عنده أقوى منه، فهو قد قال: «ويدلك على أن الفصيح من العرب قد يتكلم باللغة غيرها أقوى في القياس عنده منها: ما حدثنا به أبو علي -رحمه الله - قال: عن أبي بكر، عن أبي العباس: أن عمارة كان يقرأ ﴿وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ﴾[يس: ٤٠] بالنصب، قال أبو العباس: فقلت له: ما أردت؟ فقال: أردت ﴿سَابِقُ ٱلنَّهَارِ﴾. قال: فقلت له: فهلا قلته؟ فقال: لو قلته لكان أوزن»[3].

ومثال استعماله صيغة (أخبرنا) و(أخبرني) في غير القراءة قوله في باب العربي يسمع لغة غيره، أيراعيها ويعتمدها أم يلغيها ويطرح حكمها؟: «أخبرنا أبو علي، عن أبي بكر، عن أبي

(١) ينظر: السابق (١/٢٥٢).
(٢) ينظر: المزهر في علوم العربية (١/١٠٨).
(٣) الخصائص (١/١٢٦).

العباس، عن أبي عثمان، عن أبي زيد قال: سألت خليلًا عن الذين قالوا: (مررت بأخواك)، و(ضربت أخواك)، فقال: هؤلاء قولهم على قياس الذين قالوا في (ييأس): (ياءس)، أبدلوا الياء لانفتاح ما قبلها»[(١)].

ومثال استعماله صيغة (سمعت) قوله في باب ترك الأخذ عن أهل المدر: «وسمعت الشجري أبا عبد الله غير دفعة يفتح الحرف الحلقي في نحو: (يعدو)، و(هو محموم)، ولم أسمعها من غيره من عُقَيل»[(٢)].

ومثال استعماله صيغة (قال) في الرواية: قوله في باب الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني: «وقال لنا أبو علي يومًا: قال لنا أبو بكر: إذا لم تفهموا كلامي فاحفظوه؛ فإنكم إذا حفظتموه فهمتموه»[(٣)].

٢ - **القراءة على الشيخ من أصل كتابه**، سواء كان الراوي هو القارئ، أو كان غيرَه وهو يسمع من كتاب أو حفظ، وسواء «حفظ الشيخ أم لا، إذا أمسك أصله هو أو ثقة، وهي رواية صحيحة بلا خلاف في جميع ذلك، إلا ما حكي عن بعض من لا يعتد به»[(٤)].

وقد استعمل ابن جني هذه الطريقة في روايته، فقال وهو يتحدث عن إبدال الجيم من الياء: «قرأت على أبي علي، عن أبي

(١) السابق (٢/١٦).
(٢) السابق (٢/١١).
(٣) السابق (١/٢١٧).
(٤) تدريب الراوي (١/٤٢٣).

بكر، عن بعض أصحاب يعقوب بن السكيت، عن يعقوب، قال: قال الأصمعي: حدثني خلف قال: أنشدني رجل من أهل البادية، وقرأتها عليه في الكتاب:

عَمِّـي عُوَيْـفٌ وأَبُـو عَلَـجٍّ المطعمـان اللحـم بالعَشِـجّ
وبالغـــداة كســر البرنـــجّ تقلــع بالــود وبالصيصــجّ

يريد: أبو علي، وبالعشي، وبالصيصي، وهي قرن البقرة»[1].

وقد استعمل هذا النوع من التحمل والأداء من أهل اللغة قبل ابن جني، منهم الخليل بن أسد النوشجاني، فقد روى عن الأصمعي أرجوزة العجاج التي يقول في مطلعها:

يـا صـاح هـل تعـرف رسمًـا مكرسـا

قراءة، فقال: «قرأت على الأصمعي هذه الأرجوزة للعجاج:

يـا صـاح هـل تعـرف رسمًـا مكرسـا

فلما بلغت:

تقـــاعس العـــز بنـــا فاقعنســـا

قال لي الأصمعي: قال لي الخليل: أنشدنا رجل:

رافـــع العـــز بنـــا فـــارفنعع»[2].

ومنهم أبو حاتم السجستاني، فقد روى هو أيضًا عن الأصمعي جيمية العجاج بالقراءة عليه[3].

(١) سر صناعة الإعراب (١/١٨٧).
(٢) الخصائص (١/٢٣٦).
(٣) ينظر: السابق (١/٣٦٧).

٣- **الوجادة**، وهي مصدر لـ (وجد)، مولد غير مسموع من العرب[١]، والمراد بها: وقوف المرء على مروي بخط راويها لا يرويه الواجد بأي وجه من أوجه التحمل التي سبقت[٢]، وشرط الأداء بهذا الوجه من التحمل أن يقول الراوي -إذا وثق في كون الخط للمروي عنه-: «وجدت، أو قرأت بخط فلان، أو في كتابه بخطه حدثنا فلان، ويسوق الإسناد والمتن، أو قرأت بخط فلان عن فلان، هذا الذي استقر عليه العمل قديما وحديثا، وهو من باب المنقطع، وفيه شوب اتصال، وجازف بعضهم فأطلق فيها (حدثنا) و(أخبرنا)، وأُنكر عليه .. وإذا نقل من تصنيف فلا يقل: قال فلان، إلا إذ وثق بصحة النسخة بمقابلته، أو ثقة لها، فإن لم يوجد هذا ولا نحوه فليقل: بلغني عن فلان، أو وجدت في نسخة من كتابه ونحوه»[٣]، و«أما العمل بالوجادة فنُقِل عن معظم المحدثين المالكيين وغيرهم أنه لا يجوز، وعن الشافعي ونظار أصحابه جوازه، وقطع بعض المحققين الشافعيين بوجوب العمل بها عند حصول الثقة، وهذا هو الصحيح، الذي لا يتجه في هذه الأزمان غيره»[٤].

وقد وقعت الرواية بالوجادة لابن جني في موضعين اثنين من كتابه الخصائص، وكلاهما في حديثه عن فوائت الكتاب، وهما:

(١) ينظر: تاج العروس (٩/٢٦٠).
(٢) ينظر: تدريب الراوي (١/٤٨٧).
(٣) السابق (١/٤٨٧).
(٤) السابق (١/٤٨٧).

أ- في حديثه عن أن سيبويه يحظر الوصف من أفعل، فقال: «وجدت بخط أبي علي عن الفراء: (لبن أمهوج)، فيكون أمهج هذا مقصوراً منه لضرورة الشعر، وأنشد أبو زيد:

يطعمها اللحم وشحمًا أمهجا»[1].

ب- وفي حديثه عن كسر همزة القطع في (أصبع)، فقال: «وحدثنا أبو علي قال: قال إبراهيم الحربي: في إصبع وأنملة جميع ما يقول الناس. ووجدت بخط أبي علي: قال الفراء: لا يلتفت إلى ما رواه البصريون من قولهم: إصبع؛ فإنا بحثنا عنها فلم نجدها»[2]. وهذا النوع من التحمل مستعمل عند النحاة قبل ابن جني، فقد استعمله شيخه أبو علي الفارسي عند حكايته الهمز فيما شذ همزه، ونقله ابن جني عنه، فقال: «وحكى لنا أبو علي في النيدلان: النئدلان بالكسر، ومثاله فئعلان، وأنشدوا لجرير:

لحب المؤقدان إلى مؤسى

بالهمز في (الموقدان) و(موسى) وحكى أنه وجد بخط الأصمعي: قطا جؤنى»[3].

وأما شروط الأداء للسماع فإنها تتبين من خلال طرق التحمل؛ إذ لا يسوغ في التحمل قراءةً أن يطلق الراوي في الأداء لفظ الإخبار أو التحديث دون أن يقيد ذلك بكونه قراءة، ولا يسوغ

(١) الخصائص (١٩٧/٣).
(٢) السابق (٥٢١/٣)
(٣) السابق (١٤٨/٣).

إطلاق قوله أخبرنا إذا كان وجادة من دون أن يبين ذلك؛ لأنه يعد تدليسًا قبيحًا[١].

المبحث الأول :

مفهوم الرواية ونشأتها وأقسامها

تعد الرواية -عند النحويين- أحد الأركان الرئيسة في الاحتجاج بالشاهد النحوي على القاعدة؛ ذلك لأنها فرع عن السماع الذي هو الأخذ المباشر عمن تُرتضى عربيته، وهذا يعني أنها -بعد انتهاء عصر الفصاحة- هي الأساس المتين في استنباط القواعد واستنتاجها، وأنها -من حيث ذلك- تقوم مقام السماع؛ إذ الرواية في آخر الأمر ما هي إلا ما قد سُمع عن العرب بالإسناد المتصل إليهم، وإن كانت دونه في القوة؛ فلا شك أن الأخذ غير المباشر لا يضاهي الأخذ المباشر من حيث قوة الثقة به، والتعويل عليه، وكما روي في الحديث الشريف: «ليس المخبَر كالمعاين»[٢]، فالرواية قد تعتريها بعض العوامل التي تجعل منها أصلا يرتقي إليه الشك، فكان لابد من التقيد في الأخذ بها أكثر من التقيد في الأخذ بالسماع.

ولما كانت الرواية في أي علم تقوم على الإسناد: الذي هو أخذ اللاحق عن السابق بصيغة من صيغ الأداء من مبتدئه إلى منتهاه، فإن التقيد يكون بعدم التوسع في الأخذ عن كل راو، فليس كل الرواة

(١) ينظر: تدريب الراوي (١/٤٨٨).

(٢) رواه الإسماعيلي في معجم أسامي شيوخه (٢/٦٨٨، رقم الحديث: ٣١٤).

-من حيث الضبط والأمانة- سواء، وهذا -ولا ريب- يقتضي من النحاة التدقيق في الرواة المأخوذ عنهم: ببيان أحوالهم، والسؤال عنهم، واختبار عدالتهم، ومعرفة استمرارهم على الضبط لمحفوظاتهم؛ لأجل الاطمئنان بأنه لم يقع تغير في الحفظ، ولا وهم أو غلط أو سهو، ونحو ذلك من آفات الرواية.

كما يشترط في صحتها أن يكون الراوي عربيًّا بالطبع أو بالتعلم، فلا يُعرف عنه اللحن إذا تحفّظ في الأداء، بخلاف السماع الذي لا يشترط فيه سوى كون المأخوذ منه عربيًّا فصيحًا، سواء أكان من أهل البادية أو ممن نزل الحضر ولم تشب لغته شائبة، وفضلًا عن ذلك لابد في الرواية من أمرين آخرين، وهما:

الأول: النظر في أحوال السند من حيث الاتصال والانقطاع، ويعرف ذلك بتاريخ وفاة المأخوذ عنه ومولد الآخذ منه، على ما سيأتي بيانه.

والآخر: النظر في المتن لمعرفة إذا كان ينتمي للبيئة اللغوية التي ارتضاها النحويون واللغويون، أم أنه ليس كذلك، ولمعرفة إذا كان موافقًا للشائع الذائع من كلام العرب أم أنه مخالف له.

وقبل الخوض في بيان عوامل قبول الرواية ومقوماتها لابد أولا من بيان مفهوم الرواية، ونشأتها، وأقسامها.

مفهوم الرواية:

الرواية في اللغة مصدر الفعل روى، وتعني: النقل والحمل، قال الزبيدي: «روى الحديث يروي رواية بالكسر، وكذا الشعر، وتَرَوَّاه، بمعنى: حمله ونقله رجل راو»[1].

(١) تاج العروس (٣٨/١٩٤).

وأما في عرف العلماء، فلم أجد من عرفها من أصحاب الكتب الموضوعة في اصطلاحات العلوم سوى المناوي، وهو من المتأخرين، وحدها بقوله: «الإخبار عن عام، لا ترافع فيه إلى الحكام»[(١)].

وهو تعريف -كما ترى- ألصق بعلم أصول الفقه والشهادات منه بعلم العربية وأصولها، وما نراه مناسبًا في تعريفها هو: حملُ المروي ونقله بالسند إلى من نُسب إليه بصيغة من صيغ الأداء الثمانية المعروفة لدى علماء الرواية[(٢)].

فهذا التعريف قد أتى على ذكر أركانها، وأومأ إلى شروطها وضوابطها؛ إذ يستفاد منه أنه لابد في الرواية من توافر العناصر الآتية:

الأول: الحمل، وهو مصطلح يراد به سماع المروي من صاحبه مباشرة، أو ممن أخذ عنه، فيكون هذا المصطلح شاملا للسماع والرواية معا، وقد ورد التفريق بينهما في كلام ابن جني، وقد مضى بيان ذلك في التمهيد.

والثاني: النقل، وهو مصطلح يعرف عند المحدثين بالأداء، والمراد به: تبليغ الراوي المروي لمن دونه بعد تحمل المروي بصيغة من صيغ الأداء[(٣)].

(١) التوقيف على مهمات التعاريف، ص١٨٣، وينظر: تدريب الراوي (٣٩٣/١).
(٢) ينظر: المزهر في علوم العربية (١١٣/١)، وتدريب الراوي (٢٦/١).
(٣) ينظر: المزهر في علوم العربية (١١٣/١)، وتدريب الراوي (٢٦/١).

والثالث : إسناد المروي إلى صاحبه؛ لأجل التحقق من صحة نسبته إليه، ولمعرفة إذا كان ينتمي إلى زمان الفصاحة ومكانها، فكما هو مقرر في علم أصول النحو أن من ضوابط الاحتجاج بالشاهد النحوي ألا يكون خارجًا عن حدود الفصاحة، وقد حدد انتهاء زمانها من حيث المادة الشعرية بموت إبراهيم بن هرمة، أي: بسنة مائة وخمسين، ومن حيث المادة النثرية بمنتصف القرن الرابع، وأما من حيث المكان فأن تكون البيئة العربية المراد الاحتجاج بنتاجها الأدبي موغلة في التبدي ولصيقة بطابعه، فلا تكون من البيئات المتاخمة للعجم، أو تلك التي بينها وبينهم صلات[1].

والرابع : الصيغة التي يكون بها الأداء للرواية تبعًا لنوع التحمل؛ ذلك لأنه ليست كل الصيغ في الأداء سواء، فلا شك أن ما روي وجادة ليس في القوة مثل ما روي سماعا أو قراءة؛ لأن فيه انقطاعا، وإن كان به - كما مضى في بيانه في طرائق السماع - شوب اتصال، وبعض الصيغ المفيدة للسماع أقوى من بعض، فلا شك أن صيغة (سمعت) أقوى في الدلالة على السماع من صيغة (قال)؛ ذلك لأن هذه الصيغة ليست صريحة في ذلك، فربما يكون الراوي قد سمع المروي مباشرة من قائله، وربما يكون قد تلقاه عن قائله من خلال راو آخر لم يذكره اختصارا، كما هو واضح.

(١) ينظر: الخصائص (١/٧٧)، (٢/٧)، والاقتراح، ص١٠٠- ١٠٤، وخزانة الأدب (١/٢٩)، (١/٣١)، (١/٤٠٧).

الرواية من حيث النشأة :

والذي يظهر من واقع الرواية عند اللغويين والنحاة أنها كانت في أول الأمر تعني مجرد النقل، ثم تطور مفهومها بعد عصر التدوين، فغدت العلم الذي يُعنى برواية كلام العرب وأيامها مع ضبط المروي وتحرير ألفاظه، والذي يدل على ذلك ظهور الكتب التي تعنى ببيان التصحيف وسقطات العلماء، وهذا ما لم نجده في الصدر الأول من عصر تدوين اللغة، فالرواية قد نشأت أول ما نشأت مع ولادة الشعر، وأول نص وصلنا عن العرب بالرواية -فيما أحسب- هو شعر لقيط بن يعمر الإيادي؛ ولذلك قال أحد رواة الحديث الشريف -وهو محمد بن المنكدر-: «ما كنا ندعو الرواية إلا رواية الشعر»[(١)].

ويشهد له قول عمر بن الخطاب: «كان الشعر علم قوم، لم يكن لهم علم أصح منه، فجاء الإسلام، فتشاغلت عنه العرب، وتشاغلوا بالجهاد وغزو فارس والروم، ولهت عن الشعر وروايته، فلما كثر الإسلام، وجاءت الفتوح، واطمأنت العرب بالأمصار، راجعوا رواية الشعر، فلم يؤولوا إلى ديوان مدون، ولا كتاب مكتوب، وألفوا ذلك وقد هلك من العرب من هلك: بالموت، والقتل، فحفظوا أقل ذلك، وذهب عليهم منه كثير»[(٢)].

ذلك لأن العرب - كما هو معلوم - كانت أمة أمية، لا تعرف القراءة ولا الكتابة، إلا فيما ندر، وكانت تحفظ أيامها وتسرد

(١) جامع بيان العلم وفضله (٨١٨/٢).
(٢) طبقات فحول الشعراء (٢٥/١).

مآثرها من خلال الشعر، وهو وعاء يسهل حفظه ويعذب سمعه، بخلاف النثر، فاستحسنت العرب أن يكون بريد رسائلها، وديوان مفاخرها؛ ولذلك كانت القبيلة في العصر الجاهلي إذا ولد فيها شاعر شمخت بأنفها، لما له من دور بارز في تفخيم شأنها، وتقييد مآثرها.

يقول أبو هلال العسكري وهو يتحدث عن ميزات الشعر: «وكذلك لا نعرف أنساب العرب وتواريخها وأيّامها ووقائعها إلا من جملة أشعارها؛ فالشعر ديوان العرب، وخزانة حكمتها، ومستنبط آدابها، ومستودع علومها»[(١)].

إذًا، فرواية الشعر سابقة رواية الحديث الشريف، وعلى الرغم من ذلك فإن علم الرواية قد نشأ عند أهل الحديث، وترعرع في بيئتهم، لا عند أهل اللغة والأدب، ولذلك تجد اللغويين في هذا العلم عيالا على المحدثين[(٢)]، وما ذلك إلا لأن العناية بالحديث الشريف -من حيث الغرض- تختلف عن العناية بالشعر، فالحديث مصدر من مصادر التشريع الإسلامي، والحفاظ عليه -من خلال النظر في طريقة روايته لتمييز الصحيح منه من الضعيف- هو حفاظ على الدين، ويدلك على ذلك أن صدر الإسلام الأول لما كان الرواة من الصحابة -وهم عدول جميعهم- لم تكن الأمة في حاجة للكشف عن أسانيد الرواية، ولكن لما انقرض جيل كبار الصحابة، ووقعت الفتنة بين المسلمين، وأخذ

(١) الصناعتين، ص١٣٨.

(٢) ينظر: الخصائص (٣/٣١٦).

الرواة يكذبون ويدلسون في حديث رسول الله ﷺ، لم يكن من سبيل أمام القوم للذب عن السنة المطهرة من انتحال المبطلين وتحريف الغالين سوى تحري الروايات وفحصها، وذلك العلم الذي وضعوه في هذا الشأن هو علم الجرح والتعديل، فمن رأوه ثقة ثبتًا أخذوا عنه، ومن رأوه ضعيفًا في الضبط أو متهمًا في روايته حذروا منه، وكشفوا حاله.

وقد ذكر الذهبي عن ابن سيرين أنه قال: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، حتى وقعت الفتنة، فلما وقعت نظروا من كان من أهل السنة أخذوا حديثه، ومن كان من أهل البدعة تركوا حديثه»[(١)].

أقسام الرواية :

والرواية من حيث هي على نوعين: رواية باللفظ، ورواية بالمعنى، وهذا بيان ذلك:

١- الرواية باللفظ :

ويراد بها - بحسب التأمل في رأي النحويين المتأخرين في رفض الاستشهاد بالحديث الشريف -: أداء لفظ المروي من غير تغيير أو تبديل بزيادة أو نقصان، أو بتقديم أو تأخير، أي: هي تقيُّد الراوي بأداء ما سمع دون تصرف منه فيه.

وهذه الرواية إذا تحققت خير من الرواية بالمعنى؛ ذلك لأن النحويين عندما احتجوا بالمروي لم يحتجوا به إلا لأجل أن القائل ينتمي إلى قبيلة موثوقة لغتها، ومرضية فصاحتها؛ ولهذا كان يجب

(١) ميزان الاعتدال (١/٣).

على أهل هذا الشأن قبل الاحتجاج بالمرويِّ المتعددة رواياته أن ينظروا في حال الرواة من حيث انتماؤهم القبلي أو البيئي؛ إذ ربما يكون الراوي من قبيلة مرذولة لغتها، أو من بيئة لا يحتج بلغة أهلها، ووقعت الرواية بالمعنى منه، والاحتمال -كما هو معلوم- مبطل للاستدلال[1]، وأما إذا كان رواة الرواية بالمعنى من قبيلة القائل ذاتها، أو من بيئة يحتج بلغتها، فلا بأس حينئذ في الاحتجاج بهذا النوع من الرواية على القاعدة الكلية؛ إذ الغرض ليس الاحتجاج بالقائل ذاته، وإنما الاحتجاج بلغته، وهذا القيد في صحة الاحتجاج بالرواية بالمعنى لم أر من ذكره من النحاة، وهو قيد لابد من اعتباره، كما ترى، ولعل تحرج بعض الرواة من النحويين وتحفظهم أشد التحفظ فيما ينقلون من الشواهد ونحوها كان ثمرة إدراكهم خطر ذلك؛ إذ القواعد النحوية ما هي إلا نتاج ما يروون، وممن كان يتحفظ فيما يروي أبو علي الفارسي[2] وأبو الفتح بن جني[3].

٢- الرواية بالمعنى:

ويراد بها: التغيير في أداء الرواية بأي صورة من صور التغيير، كإبدال لفظة بلفظة، أو حركة بحركة، أو حرف بحرف، أو كتقديم المؤخر، وتأخير المقدم، وعلى الرغم من أن النحويين المتأخرين قد رفضوا الاستشهاد بالحديث الشريف لأجل أن الجمهور من المحدثين قد أجازوا روايته بالمعنى للعالم بمدلولات

(١) ينظر: الاقتراح، ص١٦٠.
(٢) ينظر: الخصائص (٣/٣١٦).
(٣) ينظر: السابق (٣/٤٠٣).

الألفاظ؛ فقد رأيناهم يجيزون الاستشهاد بالشواهد الشعرية التي وصلت إلينا بروايات كثيرة[١]، وربما لا يكون الشاهد في بعضها.

وأشهر رواة اللغة: حماد الراوية، والمفضل الضبي، وخلف الأحمر، وكان هؤلاء من العجم، ولا شك أن التعدد في الرواية يقضي بأنها قد رويت بالمعنى، فيكون هؤلاء النحاة قد وقعوا فيما فروا منه، وقد بيّنا قريبًا أن إطلاق قبول الرواية بالمعنى في اللغة ليس بسديد.

وقد قبل ابن جني الرواية بالمعنى إذا كان لها من القياس ما يعاضدها، ومثال ذلك قبوله الشاهد الذي فيه مجيء (أو) بمعنى الواو، فقال: «وذهب قُطْرُب إلى أن «أو» قد تكون بمعنى الواو، وأنشد بيت النابغة:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد

فقال: معناه: ونصفه. ولعمري إن كذا معناه، وكيف لا يكون كذلك، ولا بُدَّ منه، وقد كثرت فيه الرواية - أيضًا - بالواو: ونصفه، لكن هناك مذهب يمكن معه أن يبقى الحرف على أصل وضعه من كون لا شَكَّ فيه، وهو أن يكون تقديره: ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا، أو هو ونصفه، فحذف المعطوف عليها وحرف العطف»[٢].

(١) ينظر: الاقتراح، ص١٦١ ـ ١٦٢.
(٢) الخصائص (٢/٤٦٢).

المبحث الثاني :

عوامل قبول الرواية ومقوماتها

للرواية عوامل متعددة ومقومات شتى، بها يتميز ما كان منها صحيحا مما ليس كذلك، وباستقراء جهود ابن جني اللغوية من خلال كتابه (الخصائص) يجد الباحث أن تلك العوامل أو المقومات منها ما يرجع إلى سند الرواية، ومنها ما يرجع إلى متنها، وعلى هذا فإن الحديث هنا سينصب في مطلبين اثنين: أحدهما في بيان قيمة السند في معرفة الرواية الصحيحة، وسبل تحديدها، والآخر في بيان دور متن الرواية في الكشف عن صحتها أو سقمها، وإن كان سندها صحيحا.

المطلب الأول : أثر السند في قبول الرواية ابتداء :

تكمن أهمية السند في أنه يمنح نقاد الرواية فرصة الوقوف على الرواة ومعرفة أحوالهم من حيث الجرح والتعديل، فيحكمون على الرواية إما بالصحة إذا كان الرواة ثقات، والسند متصلا، وإما بالضعف إذا كان الأمر بخلاف ذلك؛ فلابد قبل العمل بالرواية من البحث عن إسنادها وتمحيص رواته وفحصهم، وأول من عُهد عنه البحث عن سند الرواية الربيع من خثيم، فقد روي عن الشعبي أنه سمع الربيع بن خثيم يقول: «من قال: (لا إله إلا الله وحده، لا شريك له، له الملك، وله الحمد، يحيي ويميت، وهو على كل شيء قدير) فله كذا وكذا وسمى من الخير»، فقال له: من حدثك؟ قال: عمرو بن ميمون، وقلت: من حدثك؟ فقال: أبو أيوب صاحب رسول الله ﷺ.

قال يحيى بن سعيد: وهذا أول ما فتش عن الإسناد[١].

وقد سبق ذكر قول ابن سيرين في ضرورة السؤال عن الإسناد حينما وقعت الفتنة، فمن كان من أهل السنة أخذ عنه، ومن كان من أهل البدعة ترك، ولما سأل ابنُ عيينة الزهريَّ عن حديثٍ رواه، وقال له: هاته بلا إسناد، قال له الزهري: «أترقى السطح بلا سلم؟!»[٢].

ولهذا قال عبد الله بن المبارك: «الإسناد عندي من الدين؛ لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»[٣].

هذا ما كان من شأن الإسناد عند المحدثين، وقد تأثر بهم النحاة واللغويون، فأخذوا يفحصون الروايات وفق القواعد التي وضعها علماء الحديث، قال أحمد شاكر بعد حديثه عن قواعد المحدثين: «وقلدهم فيها العلماء في أكثر الفنون النقلية، فقلدهم علماء اللغة، وعلماء الأدب، وعلماء التاريخ وغيرهم، فاجتهدوا في رواية كل نقل في علومهم بإسناده، كما تراه في كتب المتقدمين السابقين، وطبقوا قواعدَ هذا العلم عند إرادة التوثق من صحة النقل في أي شيء يرجع فيه إلى النقل، فهذا العلم في الحقيقة أساس لكل العلوم النقلية»[٤].

(١) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، ص٢٠٨.
(٢) تدريب الراوي (٢/٦٠٥).
(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/٢١٣).
(٤) الحديث في علوم القرآن والحديث، ص١٦٦.

وقد اشترط علماء الحديث في قبول الرواية من حيث السند أن يكون راويها عدلًا ضابطًا، وقسموا الضبط إلى نوعين: ضبط صدر، وضبط كتاب، وفضلا عن ذلك لابد أن يكون السند متصلا، وإلا لم تكن الرواية صحيحة السند، على اختلاف بين المحدثين والفقهاء في كون اتصال السند من الراوية الثقة شرط كمال أم شرط صحة.

وقبل الخوض في بيان أهمية السند في قبول الرواية عند ابن جني، لابد أولا من تحديد مفهوم السند لغة واصطلاحا.

مفهوم السند :

السند في اللغة له معنيان، وهما: ما قابلك من الجبل وعلا من السفح، ومعتمد الإنسان[1]، وفي عرف المحدثين، هو: «الإخبار عن طريق المتن»[2]، والمعنى العرفي عائد إلى المعنى اللغوي؛ فـ: «أخذه إما من السند، وهو: ما ارتفع وعلا من سفح الجبل؛ لأن المسند يرفعه إلى قائله، أو من قولهم: (فلان سند)، أي: معتمد، فسُمِّي الإخبار عن طريق المتن سندا لاعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليه»[3].

أهمية السند عند ابن جني :

نظر ابن جني إلى السند بنحو ما نظر إليه المحدثون، فرأى أنه لا يتم الاحتجاج بمتن الرواية إلا بعد التحقق من صحة سندها،

(١) ينظر: القاموس المحيط، ص٢٩٠.
(٢) تدريب الراوي (١/٢٧).
(٣) السابق (١/٢٧).

فإن لم يكن للرواية سند لم يجز الاحتجاج بها، وقد كان في ذلك -كالنحاة من قبله- على نهج قويم، وطريق مستقيم؛ إذ الرواية الضعيفة هي والعدم سواء، ولم أظفر من كلام ابن جني للتدليل على أن ذلك كان منهجًا للنحاة عند استقراء القواعد الكلية إلا بمثالين:

الأول: نقله عن شيخه أبي علي الفارسي أنه كان: «ينكر الحكاية المروية عن النابغة، وقد عرض عليه حسان شعره، وأنه لما صار إلى قوله:

لَنا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلمَعنَ بِالضُحا
وَأَسيافُنا يَقطُرنَ مِن نَجدَةٍ دَما

قال له النابغة: لقد قلّلت جفانك وسيوفك. قال أبو علي: **هذا خبر مجهول، لا أصل له**»[(١)].

والآخر: أن ابن جني قد رد قولهم: (عياهم) بالقول: «وأما (عياهم) فحاكيه صاحب العين، وهو مجهول»[(٢)].

فانظر كيف استند أبو علي الفارسي في إنكار هذه الحكاية على أنها لا أصل لها، أي: لا سند لها؛ لجهالتنا بمن رواها؛ فهي حكاية تُروى دون سند، فكان يجب في رأيه طرحها حيطةً؛ إذ ربما تكون من وضع من يتهم في روايته بالكذب، وانظر كيف رد ابن جني ما حكاه صاحب العين؛ لجهالته به، فربما يكون ثقة، وربما لا يكون، والأخذ بالأحوط أولى.

(١) المحتسب (١/١٨٧).
(٢) الخصائص (٣/٢٠٠)، وينظر: المزهر في علوم العربية (١/١٠٩ ـ ١١١).

شروط صحة السند :

إذا كانت أهمية السند تعود إلى أنه مرقاة إلى متن اللغة وغيرها من المرويات، فمن دونه لا يكون المتن شيئًا مذكورًا؛ ولذلك حين محاجَّة المخالف أو عند الاعتراض على استدلاله يُلجأ في بادئ الأمر إلى الاستبانة عن سند الحجة أو الطعن فيه[1]، فإذا سقط السند سقط المتن، وانقطعت الحجة، بخلاف المتن؛ فإنه لا يترتب على رده في مسألة بعينها رد السند، ومن هذا يتبين أن الحكم على المتن صحة أو ضعفًا في كثير من الأحيان يكون فرعًا عن الحكم على السند، ولا تتحقق صحة السند إلا إذا توافر فيه شرطان اثنان، وهما:

الأول : تسلسله بالرواة الثقات من المبتدأ إلى المنتهى.

والآخر : اتصاله.

فإن اختل أحد هذين الشرطين كان السند ضعيفًا، ويتفرع عن هذين الشرطين شروط أخرى، كعدم قبول التوثيق على الإبهام على اختلاف بين النحويين، ونحو ذلك مما سيأتي بيانه قريبا بحول الله - تعالى - وقوته.

وابن جني لما كان يدين الله -تعالى- بمذهب أبي حنيفة النعمان بن ثابت في الفقه وأصوله[2]، فقد رأيناه يأخذ من منهج علماء الحديث الشريف في نقد الروايات ما يتفق ومذهبه الفقهي،

(١) ينظر: الإغراب في جدل الإعراب ص٤٦-٤٧.

(٢) ينظر: مقدمة تحقيق الخصائص ص٤٠.

فإن وقع اختلاف كان القول قول مذهبه ثقةً به، والتزاما بالعمل بمقتضاه، وهذا بيان ذلك وتفصيل القول فيه:

أولًا - ثقة الرواة:

لما كان مدار الرواية على النقل بأخذ اللاحق من السابق المرويَّ سماعا أو قراءة أو إجازة أو وجادة، وهذا مدعاة لأن يعتري الرواية الخلل والزلل، أو الانتحال والصناعة، فقد اشترط النحويون واللغويون في الراوي لمتن اللغة عند الاستدلال به على القاعدة النحوية أو على معنى لفظة ما أن يكون ثقة، وإذا كان كذلك لم يجز رد روايته ولا طرحها[(١)]؛ لأن عدم ذلك يلزم منه تكذيب الرواة الثقات الأثبات، وفي هذا ما فيه، من هدر لصيانة صحة الرواية، ومن انتهاك لحرمتها؛ ولذلك قال ابن جني ردًّا على أبي العباس المبرد في إنكاره ما أنشده سيبويه من شواهد أُجريَ الوصل فيها مجرى الوقف: «واعتراض أبي العباس في هذا الموضع إنما هو ردٌّ للرواية، وتحكمٌ على السماع بالشهوة مجردة من النصفة، ونفسه ظلم، لا من جعله خصمه»[(٢)]. وأما إذا كان الراوي غير مأمون الرواية، أو كان في النفس من ضبطه أو عدالته شيء طرحت روايته جملة، ولم يؤبه بها، وفي ذلك يقول ابن جني متحدثًا عن الأصمعي: «ومعلوم كم قدر ما حذف من اللغة، فلم يثبته؛ لأنه لم يقو عنده»[(٣)]. ولا يوصف الراوي بكونه ثقة

(١) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة العربية ص٣٤، والمزهر في علوم العربية (١/١٠٧).

(٢) الخصائص (١/٧٦).

(٣) السابق (٣/٣١٤).

يصلح ما يرويه للاحتجاج به إلا إذا جمع وصفين، وهما: العدالة، والضبط[1]، وهذا بيان لهما:

١- العدالة:

العدالة في اللغة: بمعنى العدل، أي: القصد أو الاستقامة في الأمور، وذلك: خلاف الجور، أي إن العدل في اللغة هو المرضي[2]، وهي في عرف العلماء: ملكة أو هيئة راسخة في النفس تمنع عن اقتراف كبائر الذنوب والإصرار على صغائرها[3].

أي: إن العدالة في اصطلاح أهل النقل عامةً لا تكون صفة للراوي إلا إذا كان: مسلمًا، مميزًا، معلومًا، غير فاسق، فلا تقبل رواية الكافر، ورواية الصبي؛ إذا لا يتصور منه أن يضبط ما يسمع، ورواية المجهول؛ لأجل جهلنا بحاله من حيث الضبط والبراءة من الكذب، ورواية الفاسق؛ لأنه ربما ينحل نتاج الرجل الأدبي ما ليس له.

قال الأنباري: «اعلم أنه يشترط أن يكون ناقل اللغة عدلًا: رجلًا كان أو امرأة، حرًّا كان أو عبدًا، كما يشترط في نقل الحديث؛ لأن بها معرفة تفسيره وتأويله، فاشترط في نقلها ما اشترط في نقله، وإن لم تكن في الفضيلة من شكله، فإن كان ناقل اللغة فاسقًا لم يقبل نقله، ويقبل نقل العدل الواحد، ولا يشترط أن يوافقه في النقل غيره»[4].

(١) ينظر: اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، ص٤١٨.
(٢) ينظر: المصباح المنير (٢/٣٩٦).
(٣) ينظر: الغيث الهامع شرح جمع الجوامع (١/٢٣٢).
(٤) لمع الأدلة، ص٨٥.

وابن جني اعتمد على هذا الشرط في رد بعض الروايات، بل إنه اعتمد عليه في رد كتاب العين[١]، ولا يقال: إن صاحب الكتاب إن لم يكن الخليل فهو الليث بن المظفر، وهو ليس بمجهول، لأنَّا نقول: ليس محل البحث هنا في معرفة مصنف كتاب العين، وإنما محله في إثبات عدم احتجاج ابن جني بمرويات الراوي المجهول، ولا شأن لنا من بعد ذلك إن أخطأ ابن جني في الحكم على حال صاحب العين.

التعديل على الإبهام :

ويدخل ضمن الخبر المجهول التعديل على الإبهام، وهو أن يقول الراوي: (حدثني من لا أتهم)، أو أن يقول: (حدثني الثقة)، وإنما كان هذا الصنيع من قِبَل خبر الراوي المجهول لجهلنا بعين الراوي، فلا ندري عن يقين حاله من حيث الجرح والتعديل، وإن قبلنا خبره فعلى تقليد من فعل ذلك ثقة به؛ ولم أجد في الخصائص الرواية بالتعديل على الإبهام، والذي يبدو من ظاهر صنيع ابن جني أنه قد اكتفى بتعديل النحاةِ الرواةَ على الإبهام ثقة بهم، وتقليدا لهم، وكيف لا يقبله وهو صنيع سيبويه، فقد كان كثيرا ما يقول: حدثنا الثقة، وأخبرني من لا أتهم، ونحو ذلك، فباستقراء كلامه وجدته يقبل مثل ذلك، وربما فعله هو نفسه في غير الخصائص، ولكن مع المتابعة، فيروي عن راو دون التصريح باسمه، ويصفه بما يقتضي تعديله، فمثال روايته مع تعديله هو

(١) الخصائص (٣/٢٠٠).

على الإبهام قوله: «ومن ذلك قال ابن رومي: حدثني أحمد ابن موسى، وحدثني الثقة عنه أنه قرأ: ﴿ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ﴾[الأعراف: ١٥٧] بفتح الهمزة»[(١)].

ومثال قبوله تعديل غيره من النحاة على الإبهام قوله في جواز الحمل على المعنى دون اللفظ: «قال أبو عثمان في كتاب الألف واللام: ولولا أنَّا سمعناه من الثقة يرويه لما أجزناه»[(٢)].

٢ - الضبط:

هو في اللغة بمعنى: الحزم، يقال: «ضبطه يضبطه ضبطًا وضباطة، بالفتح: حفظه بالحزم، فهو ضابط، أي: حازم»[(٣)]، وفي الاصطلاح: «سماع الكلام كما يحق سماعه، ثم فهم معناه الذي أريد به، ثم حفظه ببذل المجهود، وهو الثبات عليه بمذاكرته إلى حين أدائه إلى غيره»[(٤)]. وذلك يعني أن الراوي لا يكون ضابطًا حتى يكون متيقظا لما يروي، فلا يكون مغفلا، ولا كثير السهو أو الوهم أو الخطأ أو النسيان، «ويعرف الضبط بأن يعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط، فإن وافقهم غالبًا، وكانت مخالفته نادرة عرف كونه ضابطًا ثبتًا»[(٥)]، وإن كان كثير المخالفة لهم علمنا أن في ضبطه اختلالا، ومن ثم لا يحتج

(١) المحتسب (١/٢٦٠).
(٢) سر صناعة الإعراب (٢/٣٩).
(٣) تاج العروس (١٩/٤٣٩).
(٤) التعريفات، ص١٣٧.
(٥) الديباج المُذَهَّب في مصطلح الحديث، ص٥١.

بما يرويه، وإنما كانت قلة السهو والوهم والخطأ لا تضر لأنه من منا لا يقع منه ذلك.

وعلى ذلك، لا تقبل رواية من فحش نسيانه أو غلطه لكبر أو غيره، ومثال ذلك أن ابن جني حكى عن «أبي الفضل الرياشي قال: جئت أبا زيد لأقرأ عليه كتابه في النبات، فقال: لا تقرأه علي؛ فإني قد أنسيته»[(١)].

ولا تقبل رواية من فحش سهوه، ومثال ذلك عدم قبول ما يرويه صاحب كتاب الجمهرة، وسبب سهوه -فيما يرى ابن جني- «بعده عن معرفة هذا الأمر»[(٢)]، وقال في كثرة ذلك منه: «ولما كتبته وقعت في متونه وحواشيه جميعا من التنبيه على هذه المواضع ما استحييت من كثرته، ثم إنه لما طال علي أومأت إلى بعضه وأضربت البتة عن بعضه»[(٣)].

وممن كان ضعيف الرواية عند ابن جني اللحياني؛ ولذا رأى -كالبصريين - التوقف في قبوله روايته إلى حين مجيء نقل موافق لنقله، يقول ابن جني فيه: «**وأما مسكين ومنديل فرواهما اللحياني**، وذاكرت يومًا أبا علي بنوادره، فقال: كناش. وكان أبو بكر - رحمه الله - يقول: إن كتابه لا تصله به رواية، قدحًا فيه، وغضًا منه»[(٤)].

(١) الخصائص (٣/٣١٥).
(٢) السابق (٣/٢٩١).
(٣) السابق (٣/٢٩١).
(٤) الخصائص (٣/٢٠٩).

ثانيًا- اتصال السند :

لما كان ابن جني حنفي المذهب في الفقه، والحنفية مذهبهم في المرسل والمنقطع قبولهما[1]، رأيناه لم يشترط في صحة الرواية أن يكون سندها متصلا، ما دام الرواة ثقات، فهو يسوق الروايات -أحيانا- مرسلة، ويحتج بها، ومن أمثلة ذلك:

١- قوله: «قال أبو حاتم: قرأت على الأصمعي في جيمية العجاج:

جأْبًا ترى بِلِيتِهِ مسحَّجًا[2]

فقال: تليله، فقلت: بليته، فقال: هذا لا يكون، فقلت: أخبرني به من سمعه من فِلق في رؤبة، أعني أبا زيد الأنصاري، فقال: هذا لا يكون، فقلت: جعله مصدرًا، أي تسحيجًا، فقال: هذا لا يكون، فقلت: فقد قال جرير:

ألم تعلم بمسرحي القوافي فلا عِيًّا بهن ولا اجْتلابا[3]

أي: تسريحي»[4].

فابن جني لم يدرك أبا حاتم، ومن ثم يكون السند معلقا، أي: منقطعًا من أوله.

٢ - وقوله: «قال أحمد بن يحيى: حدثني بعض أصحابي، عن الأصمعي: أنه ذكر حروفًا من الغريب، فقال: لا أعلم أحدًا أتى

(١) ينظر: توثيق السنة في القرن الثاني الهجري: أسسه واتجاهاته، ص٢٥٣.
(٢) ديوانه (٢/٥٣)، والرواية فيه نحو ما ذكر الأصمعي.
(٣) ديوانه (٣/٦٥١).
(٤) الخصائص (١/٣٦٨).

بها إلا ابن أحمر الباهلي، منها: الجَبْر، وهو الملك، وإنما سُمِّيَ بذلك -أظن- لأنه يجبر بجوده»[١].

فابن جني لم يدرك ثعلبا، فيكون سنده كذلك منقطعا من أوله.

المطلب الثاني: أثر المتن في قبول الرواية انتهاءً:

المتن هو مقصود الرواية في العلوم النقلية، سواء أكانت حديثًا أم لغة أم تاريخًا؛ لأنه بالمتن يتحصل العلم، ولهذا كان موضوعَها من حيث الصحة وعدمها، وأساسَها الذي تبنى عليه الأحكام.

والمتن في اللغة، يأتي لمعان عديدة، منها: النكاح، والحلف، والضرب بالسوط في أي موضع كان، أو شديده، والذهاب في الأرض، والمد، وما صلب من الأرض وارتفع، والمتن من السهم: ما بين الريش، أو ما دون الزافرة إلى وسطه، وقيل: متن السهم وسطه، والرجل الصلب القوي[٢].

وفي عرف علماء النقل، له تعريفان مؤداهما واحد، وهما:

١- الألفاظ التي تتقوم بها المعاني[٣].

٢- ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام[٤].

(١) السابق (٢/٢٣).
(٢) تاج العروس (٣٦/١٤٤ ـ ١٤٦).
(٣) ينظر: الديباج المُذَهَّب في مصطلح الحديث، ص٥.
(٤) ينظر: التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر، ص٣١.

قيمة المتن وشرط الاحتجاج به :

لا يقتصر دور المتن عند ابن جني -كما عند غيره من النحويين- على أنه محل الاحتجاج، وإنما يتعدى ذلك إلى كونه أداة من أدوات الحكم على الرواية نفسها بالصحة أو الضعف، فقد يكون السند صحيحًا.

وعلى الرغم من ذلك تجد من النحاة من يحكم على الرواية بالضعف؛ لشذوذ متنها أو لوجود ما يقدح فيه؛ ولذلك فإن صحة السند وحدها لا تكون كافية للاحتجاج بالرواية على القاعدة، بل لابد من انضمام صحة المتن إلى صحة السند، فالرواية لها طرفان لابد في صحتها من صحتهما:

أما الطرف الأول -وهو السند- فقد مضى الحديث عن سبل معرفة كونه صحيحا في المبحث الثاني، وأما الطرف الآخر -وهو المتن- فمن خلال تتبع احتجاج ابن جني بالسماع يتبين أنه يشترط في صحته اجتماع أمرين اثنين، وهما: عدم الشذوذ، وعدم العلة.

فيكون ابن جني باعتباره صحة المتن مع صحة السند قد وافق علماء الحديث في اشتراط السلامة من الشذوذ والعلة معا لصحة المتن، وأنه لا يُكتفى بصحة الإسناد في الاحتجاج بالرواية، بل لابد مع صحته من النظر في صحة المتن، فإن كانا صحيحين صحت الرواية، وصح الاحتجاج بها، وإن تخلفت صحة أحدهما لم تكن الرواية صحيحة، ولم يصح الاحتجاج بها[1]، ومن ثم كان

(١) ينظر: السابق (١/١٧٥).

مما يُعترض به على المخالف في الاستدلال على القاعدة صحة المتن[١]، وهذا بيان ما قرره بهذا الصدد:

أولا - عدم الشذوذ:

الشذوذ في اللغة، هو: التفرد، يقَال: (شَذَّ يشُذ ويشِذ)، بِضم الشين وكسرها، والكسر هو القياس، أي: انفرد عن الجمهور وخرج عنهم[٢]، وفي اصطلاح أهل الحديث المستقر عليه العمل في الأزمنة المتأخرة تبعًا للإمام الشافعي: أنه ما خالف فيه الثقة من هو أوثق منه لمزيد ضبط أو كثرة طرق[٣]، وإنما قلنا: (المستقر عليه العمل)، لأن من أهل الحديث من يذهب إلى أن الشاذ هو مطلق التفرد، سواء روى ما يخالف به رواية من هو أوثق منه أم روى ما لم يروه غيره[٤].

وابن جني قد تبنى المنهج المعتمد عند المحدثين، وعمل على وفقه، مع إضفاء صبغة نحوية، وهي: ضرورة المطابقة للقياس؛ فقرر وهو يتحدث عن الاطراد والشذوذ من خلال استقراء كلام العرب ما ملخصه: أن عرف النحويين في هذين المصطلحين لا يخرج عما وضعا له في أصل اللغة، فالاطراد هو الاستمرار والتتابع، والشذوذ هو التفرق والتفرد، وكلام العرب من حيث ذلك لا يخرج عن أربعة أضرب، وهي:

(١) ينظر: الإغراب في جدل الإعراب، ص٤٧ ـ ٤٨.
(٢) ينظر: تاج العروس (٩/٤٢٣ ـ ٤٢٤).
(٣) ينظر: الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، ص١٩٦.
(٤) ينظر: السابق، ص١٩٦.

الأول : مطرد في القياس والاستعمال جميعًا، وهذه هي الغاية التي يسعى إليها النحاة في تقعيدهم، نحو رفع الفاعل، ونصب المفعول به، وجر المضاف إليه.

والثاني : مطرد في القياس شاذ في الاستعمال، مثل الماضي من: (يدع).

والثالث : المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس، نحو قولهم: (استصوبت الأمر).

والرابع : الشاذ في القياس والاستعمال جميعًا، مثل تتميم اسم المفعول الذي عينه واو، نحو: (ثوب مصوون)، و(مسك مدووف)[1].

قسما الشذوذ من حيث الاحتجاج :

وعلى هذا، فإن الشذوذ شذوذان: شذوذ يقع في السماع، وشذوذ يقع في الرواية، فأما الشذوذ الواقع في السماع فإن حكمه وجوب قبوله وعدم القياس عليه، يقول ابن جني: «واعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشذ عن القياس فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه، لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره؛ ألا ترى أنك إذا سمعت: (استحوذ) و(استصوب) أديتهما بحالهما، ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما؛ ألا تراك لا تقول في استقام: (استقوم)، ولا في استساغ: (استسوغ)، ولا في استباع: (استبيع) ولا في أعاد: (أعود)، لو لم تسمع شيئًا

(١) ينظر: الخصائص (١/٨٩-١٠٠).

من ذلك؛ قياسًا على قولهم: (أخوص الرمث)، فإن كان الشيء شاذًا في السماع مطردًا في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله»[١].

وعلة ذلك أن النحاة إنما يصفون كلام العرب، أي: إن كلام النحاة فرع، وكلام العرب أصل، ولا يجوز أن يساوى بين الفرع والأصل[٢]، فما بالك إذا أدى الفرع إلى إبطال الأصل.

وأما الشذوذ الواقع في الرواية فإنه سبب موجب لردها، قال ابن جني وهو يتحدث عن اختلاف الرواية في قول الراجز:

مالَكَ عِندي غيرَ سَهْمٍ وحَجَرْ
وغَيرُ كَبْداءَ شَدِيدةِ الوَتَرْ
تَرمي بِكَفَّي كانَ مِنْ أَرمَى البَشَرْ[٣]

«أي: بكفّي رجل أو إنسان كان من أرمى البشر، فقد روى غير هذه الرواية، روى: (بكفي كان من أرمى البشر)، بفتح ميم (من) أي بكفَّيْ من هو أرمى البشر، و(كان) على هذا زائدة، ولو لم تكن فيه إلا هذه الرواية لما جاز القياس عليه؛ لفروده وشذوذه عمَّا عليه عقد هذا الموضع»[٤].

وهذا المنهج المرعي عند ابن جني هو ما يفسر قبوله التفرد في السماع أو في الرواية دون مخالفة لمن هو أولى تبعًا للمنهج

(١) الخصائص (١/١٠٠).
(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (١/٥١).
(٣) قائله مجهول، ينظر: خزانة الأدب (٥/٦٥).
(٤) الخصائص (٢/٣٦٩ ـ ٣٧٠).

المعتمد لدى المحدثين، فأهل الحديث قد قرروا أن الخبر إذا تفرد به رواته من مبتدأ السند إلى منتهاه، فلم يكن للمتن سند آخر، وهذا هو التفرد المطلق[١]، أو تفرد به راو في إحدى طبقات الإسناد، وهذا هو التفرد النسبي[٢]، وكان الإسناد صحيحًا، ولم يكن له معارض، ولم تأب المتنَ الأصولُ الكلية، وجب الأخذ به والعمل بمقتضاه[٣]؛ ولهذا تجد ابن جني يجعل اللغة من حيث وصولها إلينا -تبعًا لتقسيم المحدثين الحديث الشريف- على قسمين:

الأول: المتواتر، والمراد به عنده المطرد، قال ابن الأنباري: «فأما التواتر فلغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب، وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم»[٤].

وقد اختلف العلماء في شرط التواتر، والذي عليه المحققون من النظار أن شرطه: «أن يبلغ عدد النقلة إلى حد لا يجوز فيه على مثلهم الاتفاق على الكذب، كنقلة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب؛ فإنهم انتهوا إلى حد يستحيل على مثلهم فيه الاتفاق على الكذب»[٥].

وفي هذا رد على الدكتور علي أبي المكارم عندما ذهب إلى أن ابن جني أخطأ خطأ بينًا بعدم تحديده الكم الذي يقاس به القليل

(١) ينظر: نزهة النظر، ص٥٤، ٦٥.
(٢) ينظر: السابق، ص٦٦.
(٣) ينظر: السابق، ص١٠٦.
(٤) لمع الأدلة، ص٨٣.
(٥) السابق، ص٨٤.

والكثير، فهو يقول: «والخطأ الثاني: هو عدم تحديد (الكم) الذي إذا بلغته النصوص صارت كثيرة، وإذا لم تتحقق فيه اعتبرت شاذة، وعدم تحديد (كم) الاطراد والقلة والشذوذ أوقع ابن جني والبحث النحوي بأسره في أخطاء كثيرة»[(١)].

والآخر: الآحاد، وهو ما لم تتوافر فيه شروط التواتر، وهو «دليل مأخوذ به»[(٢)]، وقد فصل ابن جني القول في الاحتجاج به، فقرر أنه لا يخرج عن ثلاثة أحوال:

الأول: أن يكون لا نظير له في الألفاظ المسموعة مع إطباق العرب على النطق به، فهذا يقبل ويحتج به، ويقاس عليه إجماعًا، كما قيس على قولهم في (شنوءة): شنئ، مع أنه لم يسمع غيره؛ **لأنه لم يسمع ما يخالفه**، وقد أطبقوا على النطق به[(٣)].

والثاني: أن يكون المتكلم به من العرب واحدًا، ويخالف ما عليه الجمهور، فهذا ينظر في حال المنفرد به، فإن كان فصيحًا في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به، **وكان ما أورده مما يقبله القياس**، إلا أنه لم يُرْوَ به استعمال إلا من جهة ذلك الإنسان فإن الأولى في ذلك أن يحسن الظن به، ولا يحمل على فساده[(٤)].

والثالث: أن يكون المتكلم من العرب المنفرد به لم يسمع من غيره ما يوافقه ولا ما يخالفه، فهذا يجب قبوله إذا ثبتت فصاحته؛

(١) أصول التفكير النحوي، ص٩٦.
(٢) لمع الأدلة، ص٨٥.
(٣) ينظر: الخصائص (١/١٣٧).
(٤) ينظر: السابق (٣/٢٨٩).

لأنه إما أن يكون شيئًا أخذه عمن نطق به بلغة قديمة، لم يشارك في سماع ذلك منه، أما لو جاء عن متهم، أو من لم ترق به فصاحته، ولا سبقت إلى الأنفس ثقته، فإنه يرد على الإطلاق ولا يقبل[1].

وبهذا يتبين أن ما ذهب إليه عباس حسن -كما غيره من الباحثين والدارسين- من أنه مما يعاب به على الكوفيين أنهم يجيزون القياس على المثال الواحد المسموع، الذي لا نظير له[2]: مجانب للصواب، فليس كل شاهد كان لا نظير له يطرح ولا يقاس عليه؛ بل لابد من اعتبار التفصيل الذي أصله ابن جني؛ ألا ترى أن البصريين -وهم الذين يشاع عنهم أنهم لا يحتجون على القاعدة إلا بما شاع وذاع من كلام العرب- يحتجون بالشاهد الذي لا نظير له أيضًا، ومثال ذلك احتجاجهم بقول الراجز:

والله ما زيد بنام صاحبه ولا مخالط الليان جانبه[3]

وهو شاهد فرد يؤتى به لأجل الاحتجاج على أن حرف الجر داخل على محذوف، أي: بمقول فيه: نام صاحبه، ردًّا على الكوفيين الزاعمين أن (نِعْم) اسم، ولو كانت فعلا لما دخل عليها الجار[4].

(١) ينظر: الخصائص (٢/٢٣ ـ ٢٨).
(٢) ينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث، ٩٤ ـ ٩٥.
(٣) هذا البيت مجهول القائل، ينظر: خزانة الأدب (٩/٣٩٠).
(٤) ينظر: السابق (٩/٣٨٨ ـ ٣٩٠).

ثانيًا- عدم العلة :

العلة في اللغة تأتي لأحد معنيين:

الأول : ما قاله الخليل من أنها «حدث يشغل صاحبه عن وجهه»[(١)].

والآخر : المرض، وصاحبها معتل، قال ابن الأعرابي: «عل المريض يعل فهو عليل»[(٢)].

وهي في اصطلاح العلوم النقلية «عبارة عن سبب غامض خفي قادح، مع أن الظاهر السلامة منه، وتتطرق إلى الإسناد الجامع شروط الصحة ظاهرًا»[(٣)]. فيستفاد من هذا التعريف أمران:

الأول : أن العلة لا تكون إلا مع الإسناد الصحيح، ذلك لأن الرواية إنما تُعَلُّ من أوجه ليس لعلوم السند فيها مدخل، وهذا يؤكد صحة ما قرره ابن جني من وجوب عدم الاغترار بصحة الإسناد، وأنه لابد مع صحته من وجوب النظر في المتن؛ لمعرفة صلاحيته للاحتجاج به؛ إذ ربما يكون بعض الرواة الثقات قد وقع في الخطأ أو الوهم عند تحمل الرواية أو عند أدائها، ولا يكون ذلك تجريحا له، إذا لم يكثر منه، وقد مضى بيان ذلك.

والآخر : أن الكشف عن العلة وإدراكها لا يكون إلا لمن كان غزير الرواية جيد الدراية، ومن ثم تجد قلة من النحويين من كان يشير إلى مكمن الخلل في الرواية الصحيحة السند، فلا يأخذ

(١) مقاييس اللغة (٤/١٣).
(٢) السابق (٤/١٤).
(٣) تدريب الراوي (١/٢٩٤).

بظاهرها، وقد كان ابن جني من أولئك القلة؛ فمن خلال استقراء كلامه تجده يقرر أن العلة وفق النظر الصحيح تكون بمخالفة الأصول مع معاضدة الرواية للأصول، والقياسُ من بعدُ حاكمٌ[1]، أي: إن السبيل إلى إدراكها يكون من خلال معرفة ما تفتضيه طبيعة اللغة ووسائلها الخاصة في التركيب.

وهذا ما يفسر رده بعض الروايات، وإن ذهب بعض العلماء قبله إلى الاعتداد بها، ووضع القواعد على وفقها، فيكون ابن جني بذلك قد أدرك أفقا في التفكير النحوي لم يدركْه كثير من النحويين البصريين والكوفيين قبله، ووضع لبنة مهمة في مسألة درء تعارض السماع الصحيح مع القياس القوي، وأن التعارض إذا وقع يكون إما لأجل ضعف الرواية، وإما لأجل عدم إحكام القياس، والأمثلة على ذلك كثيرة، نكتفي منها بالآتي:

١- في مسألة تقديم الاسم المميز على عامله الذي هو فعل متصرف: ذهب سيبويه إلى عدم جواز ذلك[2]، فلا يقال على رأيه: (شحمًا تفقأت)، ولا: (عرقًا تصببت)، ولا (شيبا رأسي اشتعل)، وذهب المبرد[3] والكوفيون[4] إلى جوازه، واستدل المجيزون بقول الشاعر:

أتهجر ليلي للفراق حبيبها وما كان نفسًا بالفراق تطيب[5]

(١) ينظر: الخصائص (٣٨٦/٢)، وتدريب الراوي (٢٩٤/١ ـ ٢٩٥).
(٢) ينظر: الأصول في النحو (٢٢٣/١).
(٣) ينظر: المقتضب (٣٦/٣ ـ ٣٧).
(٤) ينظر: الإنصاف (٦٨٢/٢).
(٥) البيت للمخبل، ينظر: المخبل السعدي حياته وما تبقى من شعره، ص١٢٤.

و«وَجْهُ الدليل أنه نصب (نفسا) على التمييز، وقدمه على العامل فيه، وهو (تطيب)؛ لأن التقدير فيه: وما كان الشأنُ والحديثُ تطيب سلمى نفسًا؛ فدل على جوازه»[(١)].

أما ابن جني فإنه لم يجز ذلك وفاقًا لسيبويه، لأنه يرى في الشاهد علة تقدح في صحة الاحتجاج به، وهذه العلة هي المخالفة لأصل الفاعل في الرتبة من الفعل؛ ذلك لأن قوله: (نفسًا) في المعنى فاعل، وأيد قوله برواية من روى:

..... وما كان نفسي بالفراق تطيب

فقال: «ومما يقبح تقديمه الاسم المميز، وإن كان الناصبه فعلًا متصرفًا، فلا نجيز (شحمًا تفقأت)، ولا (عرقًا تصببت)، فأما ما أنشده أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول المخبل:

أتهجر ليلي للفراق حبيبها وما كان نفسًا بالفراق تطيب

فنقابله برواية الزجاجي وإسماعيل بن نصر وأبي إسحاق أيضًا:

..... وما كان نفسي بالفراق تطيب

فرواية برواية، والقياسُ من بعدُ حاكمٌ؛ وذلك أن هذا المميز هو الفاعل في المعنى؛ ألا ترى أن أصل الكلام: تصبب عرقي، وتفقأ شحمي، ثم نقل الفعل، فصار في اللفظ لي، فخرج الفاعل في الفاصل مميزًا، فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فكذلك لا يجوز تقديم المميز؛ إذ كان هو الفاعل في المعنى على الفعل»[(٢)].

(١) الإنصاف (٦٨٣/٢).
(٢) الخصائص (٣٨٦/٢).

٢- وفي مسألة ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر: ذهب الكوفيون وأبو الحسن الأخفش وأبو علي الفارسي إلى الجواز[١]، وهو مذهب لم يلق قبولًا لدى ابن جني؛ لأن فيه عدولًا عن الأصل إلى الفرع، وإن كان في ضرورة الشعر؛ إذ الأصل في الأسماء أن تكون مصروفة، وإنما تمنع من الصرف إذا أشبهت المضارع.

يقول ابن جني: «واعلم أن الشاعر له مع الضرورة أن يصرف ما لا ينصرف، وليس له ترك صرف ما ينصرف للضرورة، هذا مذهبنا؛ وذلك أن الصرف هو الأصل، فإذا اضطر الشاعر رجع إليه، وليس له أن يترك الأصل إلى الفرع، فأما ما رووه من قول الشاعر:

فما كان حِصْنٌ ولا حابسٌ يفوقانِ مِرْداسَ في مَجْمَعِ[٢]

فإن أبا العباس رواه غير هذه الرواية، وهي قوله:

..... يفوقانِ شَيْخِيَ في مَجْمَعِ

فرواية برواية، والقياس فيما بعد معنا»[٣].

والملاحظ: أن ابن جني لا يحكم برد الرواية لأجل مخالفتها الأصول عند النظر الصحيح إلا إذا قابلتها رواية أخرى؛ لأجل أمرين اثنين:

(١) ينظر: الإنصاف (٢/٤٠٣).
(٢) البيت للعباس بن مرداس السلمي، ينظر: ديوانه، ص١١٢.
(٣) سر صناعة الإعراب (٢/١٩٨).

الأول : الاستئناس لما رآه من رده الرواية المعلَّة عنده بالرواية الأخرى التي يعاضدها القياس جليا كان أو خفيا.

والآخر : ألا يُظن أنه إنما فعل ذلك من قبيل التحكم في السماع بالشهوة والرد للرواية الصحيحة لغير مسوغ. وعلى هذا، فإن العلة النحوية في مجال الرواية مطابقة أو موافقة للعلة الحديثية في بعض أفرادها؛ ذلك لأن المحدثين ينصون على أنها تدرك بتفرد الراوي وبمخالفته غيره من الرواة، إذا انضم إلى ذلك قرينة المخالفة للأصول[١].

(١) ينظر: تدريب الراوي (١/٢٩٤-٢٩٦).

المبحث الثالث :

الفرق بين ابن جني وبين النحويين في قبول الرواية

يعود فضل السبق في الحديث عن أصول رواية السماع ومقومات معرفة صحته من سقيمه إلى ابن جني، بما كتب ودون في كتابه (الخصائص) على غرار أصول الفقه، وإن جاء مقتضبا ومفرقا في طي الكتاب، وقد أشار ابن جني نفسه إلى ذلك في المقدمة، فقال: «هذا .. كتاب لم أزل على فارط الحال وتقادم الوقت ملاحظًا له، عاكف الفكر عليه، منجذب الرأي والروية إليه، وادًّا أن أجد مهملًا أصله به، أو خللًا أرتقه بعمله، .. هذا مع إعظامي له، وإعصامي بالأسباب المتناطة به، واعتقادي فيه أنه من أشرف ما صنف في علم العرب، وأذهبه في طريق القياس والنظر، وأعوده عليه بالحيطة والصون، وآخذه له من حصة التوقير والأون، وأجمعه للأدلة على ما أودعته هذه اللغة الشريفة من خصائص الحكمة، ونيطت به من علائق الإتقان والصنعة، فكانت مسافر وجوهه ومحاسر أذرعه وسوقه تصف لي ما اشتملت عليه مشاعره، وتَحِي إلي بما خيطت عليه أقرابه وشواكله، وتريني أن تعريد كل من الفريقين: البصريين والكوفيين عنه، وتحاميهم طريق الإلمام به والخوض في أدنى أوشاله وخُلُجه، فضلًا عن اقتحام غماره ولُجَجه، إنما كان لامتناع جانبه، وانتشار شعاعه، وبادي تهاجر قوانينه وأوضاعه؛ **وذلك أنّا لم نر أحدًا من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو**، على مذهب أصول الكلام والفقه»[1].

(١) الخصائص (١/١-٢).

وعلى الرغم من ذلك فالرجل لم يزعم أن هذا العلم الجديد انبثق من بنات أفكاره، وأنه أبو عذرته، وإنما نجده يقر بأن ما سطره تعود جذوره إلى ما تلقاه عن شيوخه وما قرأه للنحاة المتقدمين، اقتداء بصنيع أصحابه في الفقه الحنفي، فهو تأمل في كلام النحويين، واستخرج منه القوانين الكلية، التي يُرجع إليها في معرفة دلائل النحو، فضم النظير إلى نظيره.

وقد صرح ابن جني بانتفاعه من طريقة أصحابه الحنفية بقوله: «واعلم أن هذه المواضع التي ضممتها وعقدت العلة على مجموعها قد أرادها أصحابنا وعنوها، وإن لم يكونوا جاءوا بها مقدمة محروسة، فإنهم لها أرادوا وإياها نووا؛ ألا ترى أنهم إذا استرسلوا في وصف العلة وتحديدها قالوا: إن علة (شد) و(مد) ونحو ذلك في الإدغام إنما هي اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد، فإذا قيل لهم: فقد قالوا: (قعدد) و(جلبب) و(اسحنكك)، قالوا: هذا ملحق؛ فلذلك ظهر، وإذا ألزموا نحو: (اردد الباب)، و(اصبب الماء)، قالوا: الحركة الثانية عارضة؛ لالتقاء الساكنين، وليست بلازمة، وإذا أدخل عليهم نحو (جدد) و(قدد) و(خلل)، قالوا: هذا مخالف لبناء الفعل .. وكذلك كتب محمد بن الحسن[1] -رحمه الله- إنما ينتزع أصحابنا منها العلل؛ لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه، فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق، ولا تجد له علة في شيء من كلامه مستوفاة محررة، وهذا معروف من هذا الحديث عند الجماعة غير منكور» .

(١) محمد بن الحسن هذا هو أحد أصحاب أبي حنيفة، ويعد الرجل الثالث في مذهبهم، بعد أبي حنيفة والقاضي أبي يوسف.

وسر تأخر نشأة هذا العلم رغم أنه قرين لعلم النحو هو أن المرحلة الأولى لوضع النحو كانت تقتصر على جمع المادة اللغوية؛ ليتم بعد ذلك استنباط القواعد النحوية منها، فلم يكن لدى أصحاب تلك المرحلة - والحالة هذه - فسحة تسمح لهم بتفصيل قواعد ما عرف لاحقًا بـ (علم أصول النحو)، ولما وضعت القواعد النحوية واستقرت أخذ النحاة يراجعون ما وصلهم من قواعد، وينظرون في حجاج الأئمة عند المناظرات، وطريقة بسط كل طرف حجته، وكيف يدافع عن رأيه، فبدأت إذ ذاك معالم هذا العلم تلوح بمخيلتهم، لاسيما بعد أن وضع الفقهاء أصول فقههم، ولا شك أن علم أصول النحو عند صاحبنا قد فتح مجالا واسعا وأفقا رحبا للنحاة بعده، ففسح المجال لبعض النحاة الذين جاءوا من بعده لأن يستفيدوا منه وينسجوا على منواله، أو ينتقدوا ما رآه وذهب إليه، وإن ضِمْنًا، كأبي البركات الأنباري والسيوطي، ولما كان ذلك كذلك، فقد رأيت الحديث في هذا المبحث عن الفرق بين ابن جني وبين النحاة السابقين واللاحقين، وذلك يقتضي أن يأتي في مطلبين: خصصت الأول منهما للحديث عن الفرق بينه وبين السابقين، وجعلت الآخر للحديث عن الفرق بينه وبين اللاحقين.

المطلب الأول - الفرق بين ابن جني والنحويين قبله :

لم يكن في نشأة النحو الأولى من أدلة إجمالية على استنباط القاعدة واستخراجها سوى دليلين: السماع والقياس، وكان أمر

النحاة فيهما مضطربًا؛ فمنهم من كان يقدم السماع على القياس، كما هو الحال عند أبي عمرو بن العلاء، ومنهم من كان يقدم القياس على السماع، وهو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، حتى قيل: «إن أبا عمرو بن العلاء كان أشد تسليما للعرب، وكان ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر يطعنان على العرب»[(١)]. وكلاهما ينتمي إلى المدرسة البصرية؛ إذ المدرسة الكوفية لما تكن آنذاك قد نشأت.

فنلاحظ من صنيع هذين الإمامين أنهما لم يكونا يخوضان في السماع من حيث قبوله رواية، من خلال البحث عن حال الرواة، واتصال السند، وإنما كان الأمر عندهما إما التسليم له؛ لأنه منقول عن العرب المرضية لغتهم، وإما الإعراض عنه؛ لأجل مخالفته قياسا مزعوما، والسبب في ذلك أنهما أنفسهما كانا راويتين عن العرب مشافهة، فلا حاجة بهما - والحال هذه - إلى البحث عن صحة السند.

معرفة أحوال الرواة:

وإنما ابتدأ البحث عن صحته من حيث معرفة أحوال الرواة - لا من حيث البحث عن أحوال السند نفسه - مع بروز المدرسة الكوفية على يد مؤسسها الحقيقي أبي الحسن الكسائي، وذلك يقدر بالعام الذي توفي فيه سيبويه إثر المناظرة الشهيرة التي جرت بينه وبين الكسائي، وهو عام (١٦١هـ)، وقيل غير ذلك[(٢)]، فقد

(١) إنباه الرواة (٢/١٠٦).

(٢) ينظر: نزهة الألباء، ص٥٧ ـ ٥٨.

كان النحو الكوفي يعتمد على جملة من الرواة منهم حماد الراوية، وخلف الأحمر، وهما متهمان بالكذب في الأشعار والزيادة فيها.

فأما حماد الراوية فقد قال فيه ياقوت الحموي: «قال الأصمعي: كان حماد أعلم الناس، إذا نصح، يعني: إذا لم يزد وينقص في الأشعار والأخبار؛ فإنه كان متهما بأنه يقول الشعر، وينحله شعراء العرب»[(١)].

وأما خلف فقد كان وضاعا مشهورا بانتحال الشعر، وأقر بذلك حينما تاب، جاء عنه أنه قال: «أتيت الكوفة لأكتب عنهم الشعر، فبخلوا علي به، فكنت أعطيهم المنحول، وآخذ الصحيح، ثم مرضت، فقلت لهم: ويلكم! أنا تائب إلى الله تعالى، هذا الشعر لي، فلم يقبلوا مني، فبقي منسوبًا إلى العرب لهذا السبب»[(٢)]. وذلك ما جعل أبا الطيب يقول: «الشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة، ولكن أكثره مصنوع ومنسوب إلى من لم يقله، وذلك بيِّن في دواوينهم»[(٣)]، وهذا القول يدل على أمرين:

الأول: أن نحاة الكوفة لم يكونوا نقادا للأشعار كالبصريين، فكانوا كما -قيل- إذا سمعوا بيت شعر طاروا به، وبنوا عليه[(٤)]، ولم ينظروا في صحته بتحري صدق الراوي وضبطه.

(١) معجم الأدباء (٣/١٢٠٤).
(٢) وفيات الأعيان (٢/٣٧٩)
(٣) مراتب النحويين ص٧٤.
(٤) بنظر: الاقتراح ص٦٨.

والآخر : ضعف النحو الكوفي؛ لأن ما بني على باطل فهو باطل.

التفتيش عن سند الرواية :

وقد ترتب على ظهور انتحال الشعر وصناعته على يد حماد الراوية وخلف الأحمر التفتيش على أسانيد السماع، والكشف عن رواته، ولم يعد كافيا معرفة حال الناقل، بل لابد من إبراز سنده، ولم يكونوا قبلا يسألون عنه، فما كان من الأسانيد خالٍ من الرواة غير المأمونين قُبِل، وختم عليه بخاتم الرضا، وإلا لم يلتفت إليه، ولا أُبه به؛ ولذلك رُدت مرويات اللحياني؛ لأنه وفق ما نقل ابن جني عن أبي بكر أنه لا أسانيد له[1]، والملاحظ في هذه الحقبة أن النحاة لم يكونوا يشترطون في السند أن يكون متصلا، وسيأتي بيان سبب ذلك في المطلب الثاني.

رواية المجهول :

وتفرع عن الكشف عن الأسانيد عدم الأخذ عن المجهول عينا أو حالا، سواء أكان قائلا أم ناقلا، فكم من رواية طرحت؛ لأجل أن الناقل أو من أُسندت إليه كان مجهولا؛ لاحتمال أن يكون الناقل ليس ثقة فيما يرويه، وقد خفي حاله على من روى عنه، ولاحتمال أن يكون من أسندت إليه الرواية ليس فصيحا، وقد كانوا قبلا يكتفون برواية مستور الحال، وهو من عرفت عينه، وليس فيه من أهل العلم طعن ولا ثناء، وبرواية المبهم إذا روى

(١) الخصائص (٣/٢٠٩).

عنه ثقة معتمد، وهذا القيد -الذي هو عدم الأخذ عن المجهول- لم يتفطن له أحد من النحاة السابقين، وإنما لمحه ابن جني في معرض إنكاره نسبة كتاب (العين) للخليل، فقال: «وأما (عياهم) فحاكيه صاحب العين، وهو مجهول»[1]، ولهذا تجد أبياتا مجهولة النسبة عند سيبويه في الكتاب لم يتكلم فيها أحد إلا من جاء بعد ابن جني، وقد كانت قبلُ ينظر إليها بعين الرضا.

التعديل على الإبهام:

ويتفرع عن رواية المجهول، رواية المعدل على الإبهام، كمثل قولهم: حدثني من لا أتهم، أو: أخبرني الثقة، ولم يكن النحاة السابقون -وكذا ابن جني- يعدون ذلك من قبيل رواية المجهول، ثقة بمن عدله، وإن لم يسمه، وسيأتي تفصيل الكلام على ذلك في المطلب الثاني.

وعلى هذا فإن النحويين السابقين لابن جني -لا سيما البصريين- كانوا على وعي ودراية بأهمية الرواية، وأثرها في صحة القاعدة وسلامتها من الاعتراض، بخلاف نحاة الكوفة الذين كانوا كحاطب ليل، ومن ثم فلا غرو إن كُتب للنحو البصري السطوة والسيطرة على مر الدهور والعصور، بخلاف النحو الكوفي الذي درس واندثر.

(١) الخصائص (٣/ ٢٠٠).

المطلب الثاني :

الفرق بين ابن جني والنحويين اللاحقين

أبرز من جاء بعد ابن جني من النحويين وتكلم عن شروط قبول السماع من حيث الرواية اثنان، وهما: أبو البركات الأنباري والسيوطي، ومن ثم فإن الحديث عن الفرق بين ابن جني وبين النحويين اللاحقين سيتركز على هذين العلمين من خلال كتابيهما الموضوعين في علم أصول النحو، وهما: (لمع الأدلة) للأول، و(الاقتراح) للآخر، والملاحظ في هؤلاء الثلاثة أن ابن جني كان حنفيا، وأن الأنباري والسيوطي كانا شافعيين، وذلك له كان أثر بارز في توجيه الفكر النحوي عندهم، واختلاف النظر إلى أصول النحو، فالحنفي يقرر قواعد أصول الرواية وفق ما ينص عليه المذهب الحنفي في بابها، والشافعي يقررها - أيضًا - وفق مذهبه، وهذا ما ستراه من خلال المسائل الآتية:

أركان الرواية الصحيحة :

لما كانت الرواية تقوم على ركنين أساسين، وهما: السند والمتن، ولا غنى لأحدهما عن الآخر، فقد رأينا هؤلاء الثلاثة يشترطون للرواية الصحيحة المقبولة والمعمول بها شروطًا، منها ما يرجع إلى السند، ومنها ما يرجع إلى المتن، وبالتأمل في تلك الشروط التي رآها كل من الثلاثة نجد أنه ثمة اختلافًا بين ابن جني والأنباري في بعض أركانها، سواء ما يتعلق منها بالسند أو ما يتعلق بالمتن، وأما السيوطي فقد كان إمَّا تبعا للأنباري في

بعض ما يتعلق منها بالإسناد؛ لأن الاختلاف بين النحاة في معرفة الرواية الصحيحة من حيث السند هو تبع لاختلاف مذهبهم الفقهي، وإمَّا متوقفًا في بعضها الآخر، وأما فيما يتعلق بالمتن فقد كان تبعا لابن جني؛ لقوة حجته، وسداد رأيه، وهذا بيان ذلك:

أولا- أركان الرواية الصحيحة في السند :

استفاد النحويون من منهج المحدثين في معرفة الصحيح من الأخبار من ضعيفها، وتأثروا بها تأثرا كبيرا، مع إضفاء صبغة مذهبية لدى كل من هؤلاء الثلاثة؛ فلقد كان للمذهب الفقهي أثره في الثلاثة جميعًا، ولما كانت صحة السند ينظر إليها من خلال عاملين اثنين، وهما: أحوال الرواة، وأحوال السند، فإن الحديث سيكون عنهما، وهذا بيان الفرق بين الثلاثة من خلال ذلك:

١- أحوال الرواة :

اتفق الجميع على أن من الشروط الواجب مراعاتها في صحة الرواية: ثقة الرواة الجامعين لوصفي العدالة والضبط، ومن ثم فإنهم متفقون على أن الراوي إذا كان مجهول العين أو الحال رُدت روايته[(١)]، ولكنهم اختلفوا في مسألة متفرعة عن الراوي المجهول العين، وهي المعروفة بـ(التعديل على الإبهام)، فقد قبل رواية من عُدل على الإبهام ابن جني[(٢)]، ورفضها ونقل القولين السيوطي دون ترجيح[(٤)].

(١) ينظر: الخصائص (٣/٢٠٠)، ولمع الأدلة ص٩٠، والاقتراح ص١٤٩.
(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب (٢/٣٩)، والمحتسب (١/٢٦٠).
(٣) ينظر: لمع الأدلة ص٩٠ ـ ٩١.
(٤) ينظر: الاقتراح ص ١٥٤.

ومنشأ الخلاف بين الفريقين هو أن من رفض الاحتجاج بمروياته يقول: لأن هذا المعدل -وإن كان ثقة عند من روى عنه- ربما لو سُمي لكان ممن جُرح بجرح قادح، وإن الإعراض عن تسميته يوقع ريبة في النفس[١].

وصنيع ابن جني الذي مضى ذكره في المبحث السابق يدل على أنه حجة وفق شرطين:

الأول: أن يصدر من إمام معتمد، مثل سيبويه وأبي عثمان، ومن على شاكلتهما.

والآخر: أن يكون بصيرا بأحوال الرواة.

فإذا كان المعدِّل كذلك، كان تعديله حجة، وإن لم يسم من وصفه بالثقة، ومن ثم جُعل التسليم له في هذا من قبيل التسليم له فيما سنه من قواعد، ووضعه من أحكام.

وأولى القولين بالصواب ما ذهب إليه ابن جني؛ ذلك لأن هذا المروي عنه المعدَّل -وإن لم نعرف عينه- قد علمه من روى عنه وعدله، ومحال أن يخبر إمام ثبت ثقة بخلاف الواقع، لا سيما إذا استقرئ شيوخه ومن روى عنهم، فلم يوجد فيهم من اتهم في عدالته أو ضبطه.

وقد اختلف الناس في المراد من قول سيبويه: «حدثني من لا أتهم»[٢]، فقيل: هو الخليل[٣]، ويرده قول سيبويه في الكتاب:

(١) ينظر: لمع الأدلة ص٩١.
(٢) الكتاب (١/٢٧٩)، و(٣/١٥٢).
(٣) ينظر: الاقتراح ص ١٥٤.

«وحدَّثني من لا أتهم عن الخليل، أنه سمع أَعرابيًّا يقول: إذا بلغ الرجلُ السِّتِّينَ فإِيّاه وإِيّا الشَّوابِّ»[(١)]. وقيل: هو أبو زيد[(٢)]، ولعل هذا هو الأشبه بالصواب.

٢- **أحوال السند**: المراد بأحوال السند اتصاله أو انقطاعه، وقد يسمى المنقطع مرسلا[(٣)]، ويعرف الانقطاع أو الإرسال بسقوط راو من السند، فيصبح ظاهر السند: روايةُ لاحق عن سابق لم يدركه، وقد ذهب الأنباري إلى أن «انقطاع سند النقل يوجب الجهل بالعدالة؛ فإن من لم يذكر لا يعرف عدالته»[(٤)]، وليس للسيوطي كلام عنه في الاقتراح، وقد نقل في المزهر كلام الأنباري، وأقره عليه[(٥)].

وقد كان ابن جني -كما هو الظاهر من صنيعه- يقبل الروايات المرسلة والمنقطعة، فقد احتج في خصائصه على سبيل المثال في (اجتماع لغتين فصاعدا في كلام الفصيح) بالرواية التي أخبره إياها «أبو بكر جعفر ابن محمد بن الحجاج عن أبي علي بن بشر بن موسى الأسدي عن الأصمعي، قال: اختلف رجلان، فقال أحدهما: الصقر، وقال الآخر: السقر. فتراضيا بأول وارد يرد عليهما، فإذا رجل قد أقبل، فسألاه فقال: ليس كما قلت أنت، ولا كما قلت أنت؛ إنما هو الزقر»[(٦)].

(١) الكتاب (١/٢٧٩).
(٢) ينظر: المزهر في علوم العربية (١/١١١).
(٣) لمع الأدلة ص٩٠.
(٤) السابق ص ٩٠ ـ ٩١.
(٥) ينظر: المزهر في علوم العربية (١/٩٧).
(٦) الخصائص (١/٣٧٥)، و(٣/٣٠٨).

فابن بشر لم يدرك الأصمعي؛ لأن جده موسى ولد سنة (١٩٠هـ)[١]، وقد توفي الأصمعي سنة (٢١٣هـ)[٢]، فمتى يكون ابن بشر ولد؛ ليروي عن الأصمعي.

ومرجع هذا الاختلاف في قبول المراسيل مذهبي أيضًا، فالشافعي لم يكن يحكم على السند بالصحة إلا إن كان متصلا[٣]، وأبو حنيفة كان يقبل المرسل، بحجة أن من أرسل -إن كان ثقة- قد ضمن صحته، وإن وصل تبرأ من عهدته[٤].

ثانيا- أركان الرواية الصحيحة في المتن :

لا شك أن للمتن أثرا ذا أهمية كبرى في الكشف عن صحة الرواية أو ضعفها، وإن كان سندها صحيحًا، وعلى هذا فإن الكلمة الفصل في الحكم على الرواية بعد صحة سندها للمتن، فليس كل ما صح سندًا صح متنًا، ووجب قبوله، والعمل بمقتضاه، أي: صحة السند لا تعني صحة المتن بالضرورة.

والملاحظ من خلال ما قاله ابن جني بهذا الصدد وما قاله الأنباري: أن ثمة اختلافا جوهريا بين الرجلين، على الرغم من انتسابهما لمدرسة البصرة النحوية، وهذا الاختلاف يكمن في تحديد المعيار الذي به يكون السماع صحيحا من حيث المتن،

(١) ينظر: تاريخ بغداد (٩٠/٧).
(٢) ينظر: نزهة الألباء ص١٠٠.
(٣) ينظر: الرسالة ص٤٧٠.
(٤) ينظر: تدريب الراوي (٢٢٣/١).

وأما السيوطي فهو - كما سبقت الإشارة - تابع في هذه المسألة لابن جني؛ إذ ساق كلامه في الاقتراح ملخصا دون تعليق له أو تفسير، وذاك يعني أن الكلام سيتركز -هنا- على ما بين ابن جني والأنباري من فرق.

يرى الأنباري أن السماع أو النقل لا يكون كذلك إلا إذا توافرت فيه ثلاثة شروط، وهي[1]: الفصاحة، وصحة السند، والكثرة، فإذا تخلف شرط من هذه الشروط كان السماع أو النقل ضعيفا، ولا يرى ضرورة أن يكون النقل قد وصل إلينا بطريق التواتر، بل يكتفي في ذلك بوصوله من طريق الآحاد[2].

أما ابن جني فلا يرى اشتراط الكثرة في صحة السماع لأسباب عديدة، منها:

١- أنه قد يأتي في بابِ مَّا الشيء الكثير استعمالا، وعلى الرغم من ذلك لا يجوز القياس عليه، ويأتي في الباب نفسه الشيء القليل، وعلى الرغم من ذلك لا يصح القياس إلا عليه، مثل قولهم في باب النسب: (قرشي)، و(شنئي)؛ فلا يقاس في النسب إلى ما كان وزنه (فعيلا) على قرشي، فلا يقال في (سعيد): سعدي، على الرغم من أنه كثر عنهم قولهم في النسب إلى قريش وثقيف وسليم: قرشي وثقفي وسلمي، ويجوز في النسب إلى ما كان وزنه (فعولة) القياس على شنئي، على الرغم

(١) لمع الأدلة ص٨١.
(٢) لمع الأدلة ص٨٥.

من قلته، فيقال في النسب إلى حلوبة: حلبي، وإلى حرورة: حروري، وقد عنون له ابن جني بقوله: (باب في جواز القياس على ما يقل، ورفضه فيما هو أكثر منه)[١].

٢- أن إنسانًا لو استعمل لغة قلت جدًّا لا شك أنه لا يكون مخطئًا لكلام العرب، لاسيما إن احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع، وقد عنون ابن جني لذلك بقوله: (باب اختلاف اللغات وكلها حجة)[٢].

٣- أن الرجل الفصيح قد تجتمع في كلامه لغتان، فإن كانت إحدى اللغتين أكثر في كلامه من صاحبتها، فإن ابن جني يقول: «فأخلق الحالين به في ذلك أن تكون القليلة في الاستعمال هي المفادة، والكثيرته هي الأولى الأصلية، نعم وقد يمكن في هذا -أيضًا- أن تكون القليلة منهما إنما قلت في استعماله لضعفها في نفسه، وشذوذها عن قياسه، وإن كانتا جميعًا لغتين له ولقبيلته»[٣].

٤- أن العربي قد ينتقل لسانه إلى لغة أخرى قليلة محتملة من حيث النظر[٤].

والملاحظ في ذلك أن ابن جني يراعي في قبول اللغة القليلة قوتها في القياس، أو احتماله إياها، فأما إن جمعت مع قلة

(١) ينظر: الخصائص (١/١١٦).
(٢) ينظر: السابق (٢/١٢).
(٣) السابق (١/٣٧٣).
(٤) ينظر: السابق (٢/١٦).

استعمالها جدا ضعفها في القياس، فإنه حينئذ لا يعدها لغة، ويرى ضرورة طرحها، وعدم الأخذ بها[1].

الخاتمة

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أقوم بذكر أهم ما وصل البحث إليه من نتائج، فأقول - وبالله تعالى التوفيق -: قد تبين من هذا البحث:

١- أن صحة السماع تدرك من خلال سنده المروي به ومتنه معًا، وأن ثمة فرقًا بين الرواية والسماع، ومِن ثم شُدد في شروط صحتها، بخلاف السماع.

٢- أن أول ظهور للرواية علمًا قد كان مع ظهور الكتب التي تُعنى ببيان التصحيف وسقطات العلماء.

٣- أن الرواية على ضربين: رواية باللفظ، ورواية بالمعنى، وأن الرواية بالمعنى لا تكون حجة إلا إذا تبينت فصاحة الرواة، وعدالتهم وضبطهم؛ أسوة بالرواية في الحديث الشريف؛ إذ لا فارق بين الأمرين.

٤- أن طرائق أداء الرواية المعتمدة عند النحويين ثلاثة، وهي: السماع والعرض والوجادة.

٥- أن ابن جني لا يقبل الرواية إلا إذا كانت معلومة السند وصحيحته، وشرط صحة السند عنده أن يكون رواته ثقات، أي:

(١) ينظر: السابق (١/٣٧٢)، و(٢/١٢)، وينظر كذلك: الاقتراح ص١٢٠.

عدولا ضابطين، وأما اتصال السند فهو على مذهبه الحنفي من عدم اشتراطه، ولا تكون الرواية - عنده - صحيحة إلا إذا صح مع سندها متنُها، أي: إن صحة الرواية تكمن في مجموع أمرين: صحة السند، وصحة المتن.

٦- أن منهج ابن جني في صحة السماع من حيث الرواية يتميز عن منهج من سبقه من النحويين في أنه لا يقبل نقل المجهول، وهو بذلك فتح الباب لمن بعده في نقد الأبيات المجهولة القائل عند سيبويه في الكتاب.

٧- أن الفرق بين ابن جني والأنباري في قبول الرواية من حيث السند هو في مسألتين: الأولى تتعلق بأحوال الرواة، وهي: مسألة التعديل على الإبهام، فقبل هذا التعديل ابن جني، ورفضه الأنباري، والثانية تتعلق بأحوال السند، وهي: الاتصال، فاشترطه الأنباري، ولم يشترطه ابن جني، وأما في قبول الرواية من حيث المتن فإن الأنباري يشترط الكثرة، وابن جني لا يشترطها، ما دام المتن موافقا لقياس مقبول.

٨- أن للاختلاف الفقهي في أصول الرواية أثرًا في الاختلاف النحوي.

هذا، والله الموفق.

ثبت بالمصادر والمراجع

- **إجابة السائل شرح بغية الآمل**، لمحمد بن إسماعيل الحسني الصنعاني، تحقيق القاضي حسين السياغي والدكتور حسن محمد الأهدل، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٨٦م.

- **أصول التفكير النحوي**، للدكتور علي أبي المكارم، الناشر: دار غريب - القاهرة، الطبعة مجهولة، تاريخ النشر: ٢٠٠٧م.

- **الأصول في النحو**، لمحمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة مجهولة، تاريخ النشر مجهول.

- **الإغراب في جدل الإعراب**، لأبي البركات عبد الرحمن الأنباري، قدم له مع كتاب لمع الأدلة، وعني بتحقيقهما: سعيد الأفغاني، الناشر: مطبعة الجامعة السورية، الطبعة مجهولة، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.

- **الاقتراح في أصول النحو**، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تعليق الدكتور محمد سليمان ياقوت، الناشر: دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية، الطبعة مجهولة، تاريخ النشر: ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.

- **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، لعلي بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي -

القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٢م.

- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين**، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري، بشرح محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية - صيدا، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

- **تاج العروس من جواهر القاموس**، لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، تحقيق مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية، الطبعة مجهولة، تاريخ النشر مجهول.

- **تاريخ بغداد**، لأحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق الدكتور بشار عواد، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م.

- **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة، الطبعة مجهولة، تاريخ النشر مجهول.

- **التعريفات**، لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، تحقيق جماعة من العلماء، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

- **توثيق السنة في القرن الثاني الهجري أسسه واتجاهاته**، لرفعت بن فوزي عبد المطلب، الناشر: مكتبة الخانجي بمصر - القاهرة، الطبعة الأولى، تاريخ النشر مجهول.

- **التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر**، لأبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي، الناشر: مكتبة أضواء السلف، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

- **التوقيف على مهمات التعاريف**، لعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري، الناشر: عالم الكتب – القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

- **جامع بيان العلم وفضله**، ليوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي، تحقيق أبي الأشبال الزهيري، الناشر: دار ابن الجوزي - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

- **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق الدكتور محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة مجهولة، وتاريخ النشر مجهول.

- **الحديث في علوم القرآن والحديث**، لحسن محمد أيوب، الناشر: دار السلام، الإسكندرية - مصر، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧ م.

- **الخصائص**، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، تحقيق محمد علي النجار، الناشر دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة مجهولة، تاريخ النشر: ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.

- **الديباج المذهب في مصطلح الحديث**، لعلي بن محمد بن علي الشريف الجرجاني، الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة مجهولة، تاريخ النشر: ١٣٥٠هـ - ١٩٣١م.

- **ديوان جرير**، بشرح محمد بن حبيب، تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه، الناشر: دار المعارف - القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦م.

- **ديوان العباس بن مرداس**، جمع وتحقيق الدكتور يحيى الجبوري، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

- **ديوان العجاج**، رواية الأصمعي وشرحه، تحقيق الدكتور عبد الحفيظ السطلي، الناشر: مكتبة أطلس - دمشق، الطبعة مجهولة، تاريخ النشر: ١٩٧١م.

- **الرسالة**، للإمام الشافعي محمد بن إدريس، تحقيق أحمد شاكر، الناشر: مكتبة الحلبي، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٨هـ - ١٩٤٠ م.

- **سر صناعة الإعراب**، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولي، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

- **شرح أبيات سيبويه**، لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن السيرافي، تحقيق الدكتور محمد علي الريح هاشم، الناشر مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة، الطبعة مجهولة، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

- **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، لأحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، الناشر: محمد علي بيضون، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

- **الصناعتين : الكتابة والشعر**، لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبي الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العنصرية – بيروت، الطبعة مجهولة، ١٤١٩هـ.

- **طبقات الشافعية الكبرى**، لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي وآخر، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

- **طبقات فحول الشعراء**، لمحمد بن سلام الجمحي، تحقيق محمود محمد شاكر، الناشر: دار المدني - جدة، الطبعة مجهولة، تاريخ النشر مجهول.

- **الغاية في شرح الهداية في علم الرواية**، لأبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق أبي عائش عبد المنعم إبراهيم، الناشر: مكتبة أولاد الشيخ للتراث، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

- **الغيث الهامع شرح جمع الجوامع**، لولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي، المحقق: محمد تامر حجازي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م

- **القاموس المحيط**، لأبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

- **الكتاب**، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، الملقب سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- **لسان العرب**، لجمال الدين بن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.

- **اللغة والنحو بين القديم والحديث**، لحسن عباس، دار المعارف بمصر - القاهرة، الطبعة الثانية، تاريخ النشر مجهول.

- **لمع الأدلة في أصول النحو**، مطبوع بذيل **الإغراب في جدل الإعراب**، لعبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، الناشر: مطبعة الجامعة السورية - دمشق، الطبعة مجهولة، تاريخ النشر: ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.

- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة، الطبعة مجهولة، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

- **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**، لأبي محمد الحسن ابن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي، تحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.

- **المخبل السعدي : حياته وما تبقى من شعره**، صنعة الدكتور حاتم الضامن، مجلة المورد العراقية، المجلد الثاني، العدد الأول، ١٩٧٣م.

- **مراتب النحويين**، لأبي الطيب اللغوي عبد الواحد بن علي الحلبي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة - مصر، الطبعة مجهولة، التاريخ مجهول.

- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق فؤاد علي منصور، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

- **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، الناشر: المكتبة العلمية بيروت - لبنان، الطبعة مجهولة، وتاريخ النشر مجهول.

- **معجم الأدباء**، لياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، تحقيق إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣ م.

- **المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي**، لأبي بكر أحمد بن إبراهيم الجرجاني، تحقيق الدكتور زياد محمد منصور، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

- **معجم مقاييس اللغة**، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، الطبعة مجهولة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

- **المقتضب**، لمحمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة مجهولة، وتاريخ النشر مجهول.

- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.

- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، لأبي البركات كمال الدين الأنباري، تحقيق إبراهيم السامرائي، الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م.

- **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر، تحقيق عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الناشر: مطبعة سفير بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، لأبي العباس شمس الدين بن خلكان البرمكي، تحقيق إحسان عباس، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: مجهولة، ١٩٠٠م.

- **اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر**، لعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين المناوي القاهري، تحقيق المرتضى الزين أحمد، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.